مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٨٩

الثلاثاء، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد فان فليربرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغا مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارك لوكوك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ والسيدة سوزانا سيركين مديرة السياسة العامة والشراكات الدولية في جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): تكلمت الجمعة الماضي ٢٦ تموز/يوليه عبر رابط فيديو مع الدكتور أبراش وهو طبيب جراح في مستشفى إدلب المركزي. وبعد أن تدرب في حلب أصبح طبيبا منذ ٢٨ عامًا ويزاول عمله منذ عام ٢٠١١ في إدلب. وقد أخبرني الدكتور أبراش أنه خائف حيث أن لديه غرفة في الجزء العلوي من المبنى. ويقول إن الطوابق السفلية بشكل عام والطابق السفلي من بين الأماكن الأكثر أمانًا وهي التي يوجد فيها المرضى. وقبل أيام قليلة من التحدث معه انفجرت قنبلة على بعد ٥٠ متراً من غرفته وأدت إلى تهشيم الزجاج والنوافذ. وقبل يوم أو نحو ذلك أصابت قنبلة أخرى منشأة أمراض النساء الواقعة على بعد ٢٠٠ متر. ومستشفى الدكتور أبراش خاضع لنظام تعيين إحداثيات المواقع الواجب تفادي استهدافها عسكريا في ظل منظومة الأمم المتحدة ويعلم الجميع مكانه.

لقد تحدثت مع الدكتور أبراش لأنه قبل يومين في ٢٤ تموز/يوليه، نُقلت ثلاث شقيقات صغيرات إلى المستشفى بواسطة سيارة إسعاف تابعة لقسم الطوارئ. وكان منزلهن قد أصيب بقنبلة أسقطتها طائرة حربية. وكانت داليا البالغة من العمر ٩ سنوات ترقد على السرير خلف الدكتور أبراش وبينما كنا نتحدث كان يعالجها.

لقد شاهد الجميع صور شقيقتيها الأصغر منها، لأنها نشرت على صدر الصفحات الأولى للصحف في جميع أنحاء العالم، والشقيقتان هما روان البالغة من العمر ٣ سنوات والتي كانت مدفونة تحت الركام ومغطاة بالأتربة ومتشبثة بقميص أختها الصغيرة تُقى في محاولة يائسة لمنعها من السقوط والوفاة بسبب الهاوية التي صنعتها القنبلة بعد سقوطها على الطوابق العليا لمنزليهما. وقتلت في ذلك الهجوم أُمّهم البالغة من العمر ٢٥ عاما فقط وأختها رهام ذات الخمس سنوات. وتوفيت روان تلك الطفلة الشجاعة البالغ عمرها ثلاث سنوات متأثرة بإصاباتها في اليوم التالي للهجوم. ولكنها أنقذت شقيقتها الرضيعة التي خرجت الآن من مستشفى الدكتور أبراش.

وأدى القصف الذي استمر لما يزيد على ٩٠ يوما حتى الآن من جانب الحكومة السورية بدعم من الاتحاد الروسي إلى مذابح في ما يسمى بمنطقة تخفيف التوتر في إدلب. وفي ٢٦ تموز/يوليه حددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان هويّات ٤٥٠ على الأقل من المدنيين الذين قُتلوا منذ أواخر نيسان/أبريل بمن فيهم ما يزيد على ١٠٠ شخص قُتلوا في الأسبوعين الماضيين وحدهما. وشهدنا استمرار تدفق التقارير عن وقوع الهجمات وقتل المدنيين بما في ذلك تزايد الهجمات في بلدة تلك الفتيات الصغيرات. وأصيب مئات آخرون وشُرِّد أكثر من ٤٤٠ ٠٠٠ شخص وقُتل العشرات من المدنيين أو أصيبوا نتيجة للقصف من قبل هيئة تحرير الشام وهي جماعة إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن بالإضافة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول المرتبطة بها.

وأدليتُ ومكتبي حتى الآن بسبع إحاطات إلى أعضاء المجلس عن الوضع منذ ٢٩ نيسان/أبريل عند بدء الهجوم الحالي.

ولعلّ جميع الأعضاء قد لاحظوا بيان المفوضة السامية لحقوق الإنسان الصادر في ٢٦ تموز/يوليه. وأود أن أقتبس منه.

”بالرغم من الدعوات المتكررة من جانب الأمم المتحدة إلى احترام مبدأ الحيطة والتمييز في سير الأعمال العدائية، واصلت هذه الحملة الأخيرة من الضربات الجوية المستمرة التي تنفذها الحكومة وحلفاؤها استهداف المرافق الطبية والمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية مثل الأسواق والمخابز. فهذه أهداف مدنية ويبدو من غير المرجح إلى حد كبير أن يكون استهداف هذه المرافق جميعا قد حدث بمحض الصدفة، وخاصة بالنظر إلى النمط الثابت لتلك الهجمات“.

وأكدت أيضا:

”تعدُّ الهجمات المتعمدة ضد المدنيين جرائم حرب ويعتبر الأشخاص الذين أمروا بها أو نفذوها مسؤولين جنائيا عن أفعالهم“.

وكنت قد أدليت بآخر إحاطة إلى المجلس في جلسته المغلقة المعقودة في ١٨ تموز/يوليه. وقلت آنذاك أنني سأجيب اليوم عن عدد من الأسئلة التي وجهها إليّ أعضاء المجلس: أولا عن مصادر المعلومات التي نستخدمها لتحديد ما يحدث. ثانيا، أحدث المعلومات عن نظام تعيين إحداثيات المواقع الواجب تفادي استهدافها عسكريا. وثالثا، عن الرسالة الموجهة إليكم سيدي الرئيس وإلى الأمين العام في ١٦ تموز/يوليه من الممثل الدائم لسوريا (S/2019/572). ورابعا، ما إذا كنا سوف ننقل إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية المعلومات التي بحوزتنا عن الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية.

أولا، فيما يتعلق بمصادر المعلومات، فإن كثيرا من أعضاء المجلس يوفرون لنا المعلومات التي ندرسها بعناية. والمعلومات التي أقدمها إلى المجلس هي معلومات إما من مصادر مباشرة أو موثوق فيها ويتم التحقق منها ومراجعتها وتأكيدها بعدة طرائق. وتنقل إلينا أفرقتنا في الميدان ما تشاهده هناك. ويوفر لنا المعلومات أيضا شركاؤنا الذين عملنا معهم لعدة سنوات في بعض الأحيان وتعمل معهم بالمثل كثير من البلدان الممثلة هنا في المجلس. وترد الشهادات ممن هم أقرب إلى المصدر وتصفهم الأمم المتحدة بالمصداقية. ونستخدم الصور بما في ذلك الصور الساتلية أو الصور الموسومة جغرافيا والموقّتة للمرافق الطبية التي تخضع للتحليل والتقييم من جانب الأمم المتحدة. ونرى أشرطة الفيديو التي تصور التفجيرات وتدمير المباني والجثث المحروقة وصياح الأطفال. ونستخدم عدة طرائق في جميع معلوماتنا.

وهناك الكثير من مصادر المعلومات الأخرى. وتبث المؤسسات الإعلامية تقارير مكثفة عما يحدث. وقد شاهد جميع الأعضاء التقارير والصور التي تبثها. وهناك الكثير من الصور الساتلية التي توضح أثر القتال على البلدات والقرى في جنوب إدلب خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فعلى سبيل المثال، إذا عقدنا مقارنة بين الصور الساتلية لبلدة كفر نبودة في جنوب إدلب في نهاية نيسان/أبريل مع تلك التي التقطت مرة أخرى في نهاية حزيران/يونيه – وهو ما فعله المحللون في البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث – بوصفه هيئة الأمم المتحدة ذات القدرات في ذلك المجال – فإن ما نراه هو مستوى من الدمار المتسق مع حملة القصف الرامية إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة. فقد دُمِّرت جميع المباني تقريبا في فترة ثلاثة أشهر. وبينت تلك الصور الساتلية تدمير ١٧ قرية تقريبا وأُخليت من سكانها.

وهناك معلومات من المنظمات التي تقدم المساعدة الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف

ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره، فضلا عن الكثير من الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية الذين يمولونها. وتُموَّل جميع تلك المنظمات بواسطة الدول الأعضاء على أساس طوعي. ويُطلَب منها الأعضاء تقديم معلومات عن كيفية إنفاق أموال الأعضاء باعتبارها أساسا لتمويلها. ويوظف بعض الأعضاء هيئات مستقلة أخرى لمزيد من التحقق من صحة المعلومات الواردة إليها من المنظمات المعنية بتقديم تلك المساعدة. ولدى تلك المنظمات موظفون يبلغ مجموعهم آلافا معظمهم من السوريين وكثيرون منهم مثل الدكتور أبراش. وبوسع الأعضاء التحدث إليهم أيضا تماما كما فعلتْ.

وهناك بطبيعة الحال شهادات الأشخاص أنفسهم من إدلب. وتحدثت بالأمس عن طريق الفيديو مع مجموعتين من الأشخاص المشردين في مختلف المناطق في إدلب وسألتهم عما كان يحدث في مكان وجودهم هناك. فقالوا ”نحن نتعرض للقصف كل يوم من قبل الروس والنظام“. وسألتهم عما يحتاجون إليه فقالوا ”لا نريد شيئا سوى توقف القصف“.

فسألتهم ”هل تشعرون بالأمان؟“

”كلا نحن خائفون.“

”بماذا تأملون في المستقبل؟“

”لا نود شيئا سوى أن نعيش في سلام“.

ونحن نعلم أن هناك أشخاص من جماعة إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن – هيئة تحرير الشام – في إدلب ممن يجعلون الحياة اليومية صعبة للسكان العاديين. ولكننا نعلم أيضا أن التقديرات تشير إلى وجود مقاتل واحد مقابل كل ١٠٠ مدني تقريبا. فهل يبدو أن إجابات أولئك الذين تحدثت إليهم تشبه عبارات الإرهابيين؟ لا أعتقد ذلك، لا سيما وأن الأشخاص الذين تحدثت إليهم تتراوح أعمارهم بين ٨ إلى ١٢ عاما وجميعهم أطفال وفتيان وفتيات. وهناك نحو مليون طفل مثلهم في ذلك الجزء من سوريا وأُرغم كثيرون منهم على الفرار مع أسرهم من أماكن أخرى في البلد. وسألتهم ما إذا كانوا يذهبون إلى المدرسة فأجابوا ”كلا لأنها ليست آمنة، إنهم يقصفون مدارسنا.“

وليس ثمة نقص في المعلومات عن إدلب. فنحن نعلم جميعا ما كان يحدث بالضبط خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

ثانيا، طُلِبت مني معلومات مرة أخرى عن نظام تعيين إحداثيات المواقع الواجب تفادي استهدافها عسكريا. ومن خلال ذلك النظام توفر وكالات العمل الإنساني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية المعلومات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحديد مواقع العمل الإنساني الثابتة أو تحركاته. ومن ثم تتشاطر الأمم المتحدة تلك الإحداثيات مع قوات التحالف الدولي وجمهورية تركيا والاتحاد الروسي.

وعند وقوع حادث في أحد المواقع الواجب تفادي استهدافها عسكريا نبلغ الأطراف بذلك ونطالبها بإجراء تحقيق فيه. وكما قلت للمجلس الأسبوع الماضي فإن مسألة ما إذا كانت الأطراف تستخدم المعلومات المقدمة عن طريق نظام تفادي الاستهداف العسكري لحماية المرافق المدنية أم أنها تُستَخدم لمهاجمتها، تظل مسألة بالغة الأهمية. وكما يعلم الأعضاء فقد طلبتُ إلى الاتحاد الروسي توضيح ما يفعله بالمعلومات التي نوفرها له. وما زلت آمل في الحصول على مزيد من التوضيح.

وأرسلنا أيضا مذكرات شفوية إلى أطراف النزاع عن ست هجمات مختلفة في شمال غرب سوريا في ٢٠١٩ في مواقع أو تحركات عُيِّنت لتفادي استهدافها عسكريا. وفي حين تلقينا ردا رسميا من تركيا فإننا لم نتلق ردا مماثلا من جانب الاتحاد الروسي.

وتوصلتُ بالرغم من جهودنا للعمل مع أطراف النزاع لمنع الهجمات على الأهداف المدنية والعاملين في المجال الإنساني إلى نتيجة مفادها أن تعيين إحداثيات المواقع الواجب تفادي

استهدافها عسكريا لم يثبت فعاليته في البيئة الحالية للمساعدة في حماية الأشخاص. وطلبتُ من فريقي أن يجتمع مرة أخرى مع المنظمات الإنسانية التي تود منع أنشطتها من الاستهداف العسكري بغية موافاتها بآخر المستجدات فيما يتعلق بالوضع الراهن ولكي يقرر مرة أخرى ما إذا كان ينبغي أن نواصل تقديم المعلومات إلى الأطراف عن المواقع الجديدة أو تحركات الجهات العاملة في المجال الإنساني.

ثالثا، لقد أطلعت الآن على الرسالة المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه الموجهة من السلطات السورية (انظر S/2019/572)، والتي سئلت عنها عندما قدمت إحاطتي الأخيرة إلى المجلس (انظر S/PV.8561). كما يعلم الأعضاء، فإن الرسالة تقول إن المجموعات الإرهابية قد استولت على ١١٩ مستشفى في محافظة إدلب، ولم تعد تستخدم في أغراضها الأصلية ولا يمكن اعتبارها مستشفيات ومراكز للرعاية الصحية أو حتى أهداف مدنية.

ولم يذكر سوى أسماء بضع مرافق من تلك المشار إليها في الرسالة، لكن مستشفى معرة النعمان من بين تلك المرافق المذكورة. ووفقا للمجموعة الصحية بقيادة الأمم المتحدة، فإنها تعمل كمستشفى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويقدم الشريك التشغيلي الحالي، بمساعدة الأمم المتحدة، الدعم للمستشفى منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ولا يزال يقدم الدعم للمستشفى اليوم. والمرفق الآخر المسمى في الرسالة هو مستشفى ابن سينا، حيث جرى ترميم الطوابق السفلية منه باستخدام أموال مقدمة من الأمم المتحدة وجهات مانحة أخرى ويعمل منذ نيسان/أبريل.

وتقول الرسالة أيضا أنه لم يعد هناك شبكة لسيارات الاسعاف إدلب. وقد رأى جميع أعضاء المجلس في الأيام الأخيرة مشاهد وصور لسيارات الاسعاف في إدلب، بما في ذلك سيارة استخدمت في نقل الفتيات الثلاث الصغيرات اللائي تكلمت عنهن في وقت سابق، روان وتقى وداليا لكي يعالجهن الدكتور أبراش. وتواصل الأمم المتحدة دعم المنظمات التي تقوم بتشغيل منظومة سيارات الإسعاف في إدلب. وكما يعلم الأعضاء، فإن المرافق الطبية ووسائل النقل الطبية تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني، وهو ما يقتضي خطوات لتجنب إلحاق الضرر بها حتى وإن كانت تستخدم لأغراض عسكرية.

رابعا، فيما يتعلق بمسألة ما إذا كنا سننقل ما لدينا من معلومات ذات صلة إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وإلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، من أجل دعم التحقيقات فيما نرى من انتهاكات محتملة، فإن الجواب هو نعم، سنفعل ذلك، رهنا فقط بشرط موافقة الذين يقدمون لنا المعلومات الحساسة على تقاسمها.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو من هذا العام، جرى تقديم مساعدات إنسانية لأكثر من ٦ ملايين شخص في سوري بتمويل قدمته الجهات المانحة كي يتسنى لنا تنفيذ خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وقد تلقى ٢,٩ مليون شخص في المتوسط نوعا من أنواع كل شهر. خطة الاستجابة الإنسانية مبنية على الاحتياجات. ووصل ٨٥ في المائة من جميع المساعدات المقدمة إلى المناطق التي تمس فيها الحاجة – وهي مناطق تلاقت فيها الاحتياجات العاجلة والاحتياجات المتعددة وتتطلب استجابة منهجية ومستمرة. وهناك أيضا استجابة في مناطق الحاجة فيها أقل شدة، بما في ذلك الأنشطة المنقذة للحياة، مثل حملات التحصين وفحوص التغذية.

وقد ادعت بعض التقارير الأخيرة أن المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة لا تصل سوى إلى مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة. وذلك غير حقيقي. وفي الواقع، فإن معظم من وصلت

إليهم مساعدات الأمم المتحدة هم في مناطق تسيطر عليها الحكومة السورية. ويستمر تحسن درجة الوصول إلى ما يقدر بـ ١,١ ملايين شخص محتاج يعيشون في مناطق شهدت تغير السيطرة عليها في عام ٢٠١٨. وفي جنوبسورية، على سبيل المثال، تم الوصول إلى نصف مليون شخص محتاج مرة واحدة على الأقل بنوع من أنواع المساعدة الإنسانية خلال الأشهر الخمسة الماضية، على الرغم من تزايد انعدام الأمن في الأشهر الأخيرة. لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الوصول إلى العديد من هذه المناطق. ولا تزال الغوطة الشرقية، على سبيل المثال، تعتمد اعتمادا شديدا على نقل المياه بالشاحنات بعد مرور أكثر من سنة من تغير السيطرة عليها. كما إنني لا أزال أشعر بالقلق فيما يخص ٠٠٠ ٢٤ شخص متبقين في مخيم الركبان، وإنني أدعو مرة أخرى إلى سبيل للوصول إليهم.

وفي الشمال الشرقي، يحصل أيضا ٠٠٠ ٧٣٤ شخص على مساعدة على أساس شهري، بمن في ذلك ٠٠٠ ٧٠ مدني يعيشون حاليا في مخيم الهول. وقد زادت الوكالات الإنسانية إلى حد كبير استجابتها لتلبية الاحتياجات في مخيم الهول، وفتحت ثلاثة مستشفيات ميدانية في الشهر الماضي. ومع ذلك، لا يزال يساورني قلق بالغ على الناس هناك. وأدعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى إعادة مواطنيهم إلى بلدانهم واتخاذ كل الخطوات اللازمة لتفادي حالات انعدام الجنسية. كما أدعو جميع الدول الأعضاء تهدئة التوترات المتزايدة على طول الحدود في المنطقة الشمالية الشرقية وتجنب أي إجراءات قد تتسبب في مزيد من التشرد والخسائر في الأرواح والمعاناة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوكالات الإنسانية قد زادت إلى حد كبير عملياتها عبر الحدود المأذون بها بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ولا سيما للأشخاص الذين فروا إلى الجزء الشمالي من إدلب خلال القتال الحالي. وفي هذا الشهر،تستهدف المعونة عبر الحدود الوصول إلى حوالي ١,٢ مليون شخص بالمساعدات الغذائية. وفي ظل الظروف الراهنة، لا توجد وسيلة أخرى لتوفير الدعم الكافي لـ ٣ ملايين مدني يعيشون في المنطقة.

لست متأكدا ما إن كنت أبلغت المجلس اليوم بأي شيء يختلف عما يعلمه بالفعل جميع الحاضرين. لقد أبلغ كثيرون المجلس بما يحدث في إدلب منذ عدة أشهر الآن. وقد سألت الدكتور أبراش والأطفال اللذين تكلمت معهم أمس ما إذا كان لديهم رسالة إلى المجلس. لديهم رسالة وهي ”[نحن] خائفون. أرجوكم ساعدونا. اجعلوها تتوقف.“

لقد تجاهل مجلس الأمن جميع النداءات السابقة التي سمعها. إن المجلس علم ما يحدث، ولم يفعل شيئا طوال ٩٠ يوما، فيما استمرت المذبحة أمام أعينه. هل سيستخف أعضاء المجلس مرة أخرى بما يحدث، كما قالت ميشيل باشيليت؟ أم أنهم سيستمعون إلى أطفال إدلب، ويفعلون شيئا حيال ما يحدث؟

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سيركين

السيدة سيركين (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الهجمات على المرافق الصحية والعاملين فيها وأثرها على المدنيين في سورية. قدم وكيل الأمين العام لوكوك نظرة متعمقة عن الأزمة الإنسانية المروعة الجارية في شمال غرب سورية بينما نتكلم هنا اليوم.

اسمي سوزانا سيركين، أنا مديرة السياسة العامة والشراكات الدولية في جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية دولية تجمع خبرات العلم والطب للدفاع عن حقوق الإنسان. إن الباحثين في جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان يقومون بنشاط بالتثبت من الانتهاكات التي وقعت في سورية خلال الأعوام الثمانية الماضية وتوثيقها والإبلاغ عنها.

ومنذ بداية النزاع في سورية، لم يبرح الاعتداء المستمر على مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها عاملا حاسما واستراتيجية حرب غير مشروعة ومتعمدة ولاإنسانية. عندما يجري تدمير المستشفيات، فإن الخسارة أكبر بكثير من تدمير البنايات. وعندما يقتل العاملون في المجال الطبي، فإن الخسائر البشرية لا تقتصر على فقدان حياتهم فحسب، بل وتشمل العدد الهائل من الأشخاص الذين يعانون ويموتون بدون العلاج الطبي. إن السنوات التي قضيناها في الجمع الدقيق للوثائق تفضح التجاهل الصارخ لحياة المدنيين في النزاع السوري، كما يتبين من الهجمات المتكررة للحكومة السورية منذ عام ٢٠١١ على المرافق الصحية والعاملين فيها. والأرقام التي أوشك على تشاطرها مع المجلس إنما هي تأكيد على ذلك لأننا نطبق منهجية محافظة في عملنا.

منذ آذار/مارس ٢٠١١ وحتى تموز/يوليه ٢٠١٩، تثبتت جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان من حدوث ٥٨٧ هجوما على ما لا يقل عن ٣٥٠ مرفقا منفصلا ووثقنا مقتل ٨٩٠ من العاملين في المجال الطبي. ومن بين تلك الهجمات هناك ٥٢١ هجمة – أي ٩١ في المائة – قامت بها الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها – ٢٩٧ هجمة نفذتها قوات الحكومية السورية و ٢٢٤ هجمة نفذتها إما القوات الروسية أو قوات الحكومة السورية.

كل هجمة من تلك الهجمات على مرفق صحي عامل تشكل جريمة حرب. وهي مجتمعة تشكل جرائم ضد الإنسانية. إن التدمير الواسع النطاق والمنهجي للمرافق الصحية وقتل مئات الأطباء والممرضين والممرضات والصيادلة والمساعدين الطبيين على يد سورية وحلفائها الروس له هدف واضح هو تحطيم معنويات الشعب، كما يبين طبيب سوري في الفيلم الوثائقي الجديد ”من أجل سما“، الذي آمل أن تتاح فرصة مشاهدته لجميع أعضاء المجلس، إن لم يكونوا قد شاهدوه بالفعل.

إن هذا الأسلوب المتكرر للإرهاب يحول الأماكن الآمنة والعامرة بالحياة إلى مناطق خطر وشراك موت. وعلى مدى سنوات، دأب الأمين العام على مشاطرة هذه البيانات بصورة اعتيادية مع مجلس الأمن. وقد تم نشرها على العالم مرارا وتكرارا. ومع ذلك، فإن هذه الجرائم لا تزال ترتكب في ظل إفلات مطلق من العقاب.

وفي حلب، وثقت جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان ١٦١ هجوما شن على مرافق الرعاية الصحية، منها ٥٤ هجوما في عام ٢٠١٦ وحده. والمستشفيات التي هاجمتها سورية حينئذ مع حلفائها الروس أجبرت عشرات الآلاف من المدنيين على الفرار وقتلت بالمعنى الحرفي المرضى الذين جردوا من الرعاية المنقذة للحياة. والآن، وبعد مرور ثلاث سنوات، يراقب العالم – في صمت – نفس تصعيد الوحشية في إدلب وشمال غرب سورية، الأمر الذي قد يؤدي إلى أسوأ أزمة إنسانية في القرن الحادي والعشرين.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، على نحو ما سمعنا للتو، بدأت الحكومة السورية وحليفها الروسي تصعيدهما العسكري الذي يستهدف إدلب وشمال حماة. ومنذ ذلك الحين، تلقت جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان تقارير عن شن ٤٦ هجوما على مرافق الرعاية الصحية تمت، حتى الآن، باستخدام منهجيتها الصارمة، وقد تأكدنا من ١٦ هجوما منها ولا نزال نحصي.

وفي الفترة من أيار/مايو إلى ١٥ تموز/يوليه، بلغ عدد المشردين داخليا الجدد الذين حوصروا في تلك المنطقة المسماة المنطقة المنزوعة السلاح قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، ليصل المجموع هناك إلى ١,٣ مليون شخص على الأقل. ويرجح أن تحدث زيادة. وقد شرد العديد من الأسر الآن في إدلب بالفعل – أربع أو خمس مرات أو أكثر – خلال موجات العنف الضارية في النزاع السوري. ونحن إذ نتكلم الآن، ليس لدى الناس في إدلب اليوم أي مكان آخر يذهبون إليه.

إن العديد من مرافق الرعاية الصحية في تلك المنطقة قد أجبرت على إغلاق أبوابها، ولكننا – وبشكل صادم – نشهد

انتهاكات متكررة للاتفاقات التي نسقتها الأمم المتحدة لإبلاغ جميع الأطراف بمواقع مرافق الرعاية الصحية، التي كان المقصود منها أن تكون بمثابة استراتيجية لحمايتهم، على نحو ما سمعنا للتو من وكيل الأمين العام لوكوك. والحكومتان السورية والروسية تعرفان بدقة مواقع معظم مرافق الرعاية الصحية، ولكنهما تواصلان استهدافها.

ويقوم من تبقى من العاملين الشجعان في المجال الطبي بتقدم الرعاية المنقذة للحياة أثناء القصف، ويخبرنا الأطباء أن المستشفيات، التي ينبغي أن تكون أكثر الأماكن أمانا في إدلب، هي على العكس تماما أهداف. وقد قُصف ما لا يقل عن ١٤ مرفقا، وفقا لما ذكرته مؤسسة الجمعية الطبية السورية – الأمريكية، على الرغم من تبادل إحداثياتها مع الأطراف المتحاربة من خلال ما يسمى آلية تفادي التضارب التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهي آلية فاشلة، كما سمعنا للتو.

ووثقت جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان الهجمات، على سبيل المثال تلك التي شنت على مركز الرعاية الصحية الأولية في سراقب يوم ١٠ تموز/يوليه، وعلى المستشفى المركزي في معرة النعمان – الذي يتلقى الدعم من الأمم المتحدة كما سمعنا للتو، ولا يزال يعمل كمستشفى رغم الهجمات. وكان المرفقان قد قدما إحداثياتهما. وتعرضت ثلاث وحدات جراحية لهجوم في نفس اليوم في أوائل أيار/مايو. والقائمة تطول.

وفي عام ٢٠١٦، عندما اعتمد المجلس القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الرعاية الصحية في حالات النزاع، صرح الأمين العام حينها بان كي – مون بأنه:

”عندما ينتهي ما يسمى بالضربات ذات الدقة الجراحية إلى إصابة عنابر الجراحة، لا بد أن هناك خطأفادحا.

”حتى الحروب لها قواعد؛

”ويجب ألا يكتفي هذا المجلس والدول الأعضاء كافة بإدانة تلك الهجمات وأن يفعلا ما هو أكثر من ذلك. ولا بد من استخدم كل تأثير ممكن للضغط على الأطراف من أجل احترام التزاماتها“ (S/PV.7685، الصفحة ٣).

ويمثل التقاعس الجماعي الحالي للمجلس انتقاصا واضحا من مسؤوليته عن الحماية. وقد أخفقت الحكومات في الاستجابة للتحذيرات من هذه الاستراتيجية الإجرامية للحرب التي دمرت جميع أنواع الهياكل الأساسية والمجتمع والثقافة. وقد تعرض المدنيون في سورية للخذلان بإخفاق مجلس الأمن في التصرف، وفرادى الحكومات التي كان بإمكانها وقف المذابح، وكذلك – وللأسف – وكالات الأمم المتحدة العاجزة بسبب القواعد التي مكنت الجناة من الاستهزاء بأبسط الاتفاقات الإنسانية دون عواقب.

وندعو سورية وروسيا إلى الكف فورا عن شن الهجمات على المستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. ونضيف إلى تلك الدعوة الهجمات التي تشن على الأطفال. وندعو جميع أطراف النزاع إلى وقف العنف ضد المدنيين. ونحث الأمين العام على بدء تحقيق فوري في الهجمات التي تشن على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في المجال الصحي في إدلب وشمال حماة وغرب حلب، والتحقيق في فشل آلية تفادي التضارب. ويجب على جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا وأن تكفل إمكانية وصول المحققين دون عائق.

وندعو جميع الحكومات، وكل شخص في هذه القاعة، وأصحاب الضمائر الحية في كل مكان إلى القيام بكل ما في وسعهم لوقف ذبح المدنيين المحاصرين في سورية وحمايتهم. إن استمرار فشل مجلس الأمن في وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم هو آفة تهدد مصداقية هذا الجهاز في الاضطلاع بولايته الأساسية. واستمرار التقاعس يبعث برسالة

مفادها التخلي عن القانون الدولي الإنساني وتآكله، لا لمن هم في سورية فحسب، ولكن لجميع من يعانون من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة الإنسانية.

وأشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لمخاطبتهم اليوم. وأود أن أضيف أننا في جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان نشيد إشادة خاصة بالأخصائيين الصحيين، ومن لا يزالون على قيد الحياة ويقدمون الرعاية في ظل إطلاق النار، وأولئك الذين أجبروا على الفرار، وجميع من ضحوا بحياتهم، لما أبدوه من شجاعة والتزام من أجل إنقاذ الأرواح.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة سيركين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الثلاثة المشاركين في الصياغة، وهم ألمانيا وبلجيكا والكويت.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيدة سوزانا سيركين على إحاطتيهما، فضلا عن الإعراب عن امتناننا، وبالغ احترامنا وتقديرنا لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في جميع أنحاء سورية، لا سيما أولئك العاملين في البيئة الصعبة والخطيرة للغاية في شمال غرب سورية.

لقد سمعنا مرة أخرى اليوم من الأمم المتحدة عن الأهوال التي يواجهها المدنيون في شمال غرب سورية – وهي منطقة ما برحت تواجه حملة عسكرية مستمرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ووفقا لما ذكرته الأمم المتحدة، فقد قتل المئات من الأشخاص نتيجة للغارات الجوية الأخيرة. كما تذكر تقارير أخرى أن عدد الأطفال الذين قتلوا في الأسابيع الأربعة الماضية في إدلب أكثر ممن قتلوا خلال عام ٢٠١٨ بأكمله.

وقد استهدفت الغارات الجوية المستشفيات والمدارس والأسواق ودمرتها عمدا. وقد استهدفت الكثير من الهياكل الأساسية المدنية، الأمر الذي يعني أن الأطراف كانت على علم بإحداثياتها. لقد كانوا ولا يزالون على علم بما يفعلون. وهذه الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية المستهدفة أمر غير مقبول ويجب أن تتوقف على الفور.

إن الهجمات الأخيرة على مرافق الرعاية الصحية والأسواق في معرة النعمان التي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين تثير الجزع. وبصفتنا مشاركين في الصياغة، فإننا ندين بشدة هذه الغارات الجوية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية عمدا، وبالتالي تؤثر بشدة على حياة المدنيين والاستجابة الإنسانية في شمال غرب سورية.

ونؤكد من جديد أنه يجب على جميع الأطراف أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني، الذين استهدفوا بشكل مباشر في الهجمات الأخيرة، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ندعو أطراف النزاع إلى احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالهياكل الأساسية المدنية، وتحديدا القرارين ٢٢٨٦ (٢٠١٦) و ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بشأن حماية المستشفيات والمدارس على التوالي.

ونذكر جميع الأطراف بأن جهودها في مجال مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تعفيها من تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والمبادئ الراسخة المتعلقة بالتمييز وتوخي الحذر والتناسب. ونكرر دعوتنا إلى مواصلة تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار الواردة في مذكرة التفاهم الموقعة بين روسيا وتركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. كما نكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية على مستوى البلد، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ونؤكد مجددا على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية.

ونعتقد، نحن القائمون على الصياغة، أن المجلس يتحمل مسؤولية تجاه الشعب السوري، وخاصة تجاه الأشخاص الذين يعيشون في إدلب والمناطق المحيطة بها. وندعو إلى حماية ٣ ملايين مدني يعيشون في تلك المنطقة، منهم مليون طفل. ولذلك طالبنا مرارا خلال الأشهر الثلاثة الماضية بعقد اجتماع تلو الآخر عن الحالة في شمال غرب سورية وشرعنا في صياغة عدة مشاريع بيانات عن هذا التصعيد العسكري وتأثيره الإنساني. وللأسف لم يتمكن المجلس من تحقيق وحدة بشأن تلك المبادرات. لكننا لن نكل.

ونشير إلى أن عدد المشردين في شمال غرب سورية قد زاد إلى قرابة الثلاثة أمثال منذ طالبنا، القائمين على الصياغة، أول مرة بعقد جلسة في أوائل أيار/مايو عن تأثير هذا التصعيد العسكري. وارتفع عدد الأشخاص المشردين من ٠٠٠ ١٧٦ شخص في ذلك الوقت إلى ٠٠٠ ٤٤٠ شخص اليوم. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إن كان تقاعس المجلس قد تسبب جزئيا في الزيادة الكبيرة في عدد المشردين وما الذي كان علينا الاضطلاع به بشكل مختلف. ولذلك سنواصل توجيه الانتباه إلى الأحداث التي تتكشف في شمال غرب سورية. ولا يمكن للمجلس أن يستمر في موقف المتفرج بينما تتحول إدلب إلى أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين، كما حذرنا السيد لوكوك عدة مرات. لقد حان الوقت لننصت إلى دعوته ونتخذ إجراءات بشأنها.

إن الحالة في مخيم الركبان بائسة ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من تقديم المساعدة إلى الباقين في المخيم. ويجب أن يكون السكان قادرين على اتخاذ قرار مستنير ما إذا كان يجب عليهم مغادرة المخيم من عدمه بطريقة طوعية وآمنة وكريمة. وبالنسبة لمن هم على استعداد لمغادرة المخيم، يجب توفير معايير الحماية الرئيسية لهم. وفي مخيم الهول لا تزال الحالة تبعث على القلق العميق لـ ٠٠٠ ٧٠ شخص هناك، ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال يواجهون مخاوف تتعلق بالحماية. وثمة حاجة لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لسكان المخيم.

وشهدت سورية وشعبها بعضا ًمن أخطر الجرائم المحددة بموجب القانون الدولي. ونكرر دعوة الأمين العام في بيانه المؤرخ ١١ تموز/يوليه إلى مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. فلا يمكن إحلال سلام دائم في سورية دون تحقيق العدالة والمساءلة. ونلتزم التزاما صارما بمكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، نجدد دعمنا لعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإن موقفنا لم يتغير. ويجب أن تكون جميع عمليات العودة آمنة وطوعية وكريمة.

وما زال عشرات الآلاف من السوريين محتجزين أو مفقودين أو مجهولي المصير. واتخذ المجلس الشهر الماضي القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) وهو أول قرار للمجلس بشأن الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة. وهذا القرار وثيق الصلة بالحالة في سورية اليوم. وتستحق أسر الأشخاص المحتجزين أو المفقودين معرفة مصير أحبائهم وندعو إلى إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، نود التأكيد على أنه يجب كفالة إيصالها بطريقة غير مشروطة وآمنة ودون عوائق وعلى نحو مستمر. ونذكر جميع أطراف النزاع بالقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) بشأن وصول المساعدات الإنسانية والمساعدة عبر الحدود، والذي يهيب بجميع الأطراف أن تكفل تقديم المساعدة الإنسانية القائمة علي المبادئ والمستمرة والمحسنة إلى سورية في عام ٢٠١٩. لقد حان الوقت لكي تفي جميع أطراف النزاع

بذلك الالتزام وأن تبذل المزيد من الجهد لكفالة استمرار الوصول إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء سورية.

وختاما، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن في جهوده للتوصل إلى حل سياسي شامل وموثوق في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ومن شأن ذلك أيضا أن يفضي إلى تحسين مستدام وطويل الأجل للحالة الإنسانية في سورية.

السيدة نورمان شالي (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات تصعيد نظام الأسد والعمليات العسكرية للاتحاد الروسي في شمال غرب سورية، وهو ما كان له تأثير مدمر على المدنيين السوريين والعاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية المدنية مع زيادة الهجمات الجوية والبرية الفتاكة.

لا يمكن إنكار أن الحالة الإنسانية في سورية تزداد خطورة يوما بعد يوم. ويتزايد عدد القتلى والجرحى من المدنيين، ويستهدف النظام والقوات الروسية مرافق المياه والمدارس والمستشفيات. وعلى الرغم من إطلاع الاتحاد الروسي مسبقا على إحداثيات هذه المواقع من خلال آلية الأمم المتحدة لتعيين إحداثيات المواقع الواجب تفادي استهدافها عسكريا، إلا أننا استمعنا للتو للإحصاءات الكارثية من وكيل الأمين العام السيد لوكوك والسيدة سيركين والتي ذكرتنا بالحقائق القاتمة في الميدان التي تجبرنا جميعا إلى أن نضع على الفور حدا لهذا العنف.

شرد أكثر من ٤٤٠ ٠٠٠ شخص بالفعل منذ بدء الهجوم في نيسان/أبريل، والواقع المرير هو أنه لا يوجد مكان آخر ببساطة يفر إليه أكثر من ٣,٥ مليون شخص في محافظة إدلب هربا من الغارة الجوية التالية. وهذه الحقيقة يعلمها تماما نظام الأسد والقوات الجوية الروسية.

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، دعت الولايات المتحدة نظام الأسد والاتحاد الروسي إلى الكف فوراً عن الحملة العسكرية والهجمات على المدنيين ووقف العمليات العسكرية في إدلب اتساقا مع اتفاق سوتشي الموقع بين تركيا والاتحاد الروسي في ٢٠١٨. ونداءات مماثلة من الشركاء الآخرين في المجلس وتحذيرات ملحة من وكيل الأمين العام لوكوك وغيره من كبار مسؤولي الأمم المتحدة بأن الهجوم العسكري في إدلب سيؤدي إلى أسوأ أزمة إنسانية في سورية حتى الآن لم تلق آذانا صاغية وتجاهلتها دمشق وموسكو. وفي ٢٢ تموز/يوليه، استنكرت بشدة الولايات المتحدة تقارير عن المزيد من الغارات الجوية التي شنها نظام الأسد والقوات الجوية الروسية على سوق في منطقة معرة النعمان بإدلب أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٣٥ شخصا وخلفت الأنقاض.

ومن المهم أن نكون واضحين بشأن الحقائق عن العنف في إدلب وشمال حماة. فروسيا ونظام الأسد يدمران البنية التحتية المدنية ويقصفان المرافق الطبية. وكما قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بيان صدر في تموز/يوليه، هذه مرافق مدنية ويبدو من المستبعد جدا بالنظر إلى النمط الثابت لهذه الهجمات أن تتعرض للقصف غير المتعمد. وفي الواقع، عندما يشن نظام الأسد وروسيا مرارا هجوما على المستشفيات وغيرها من المنشآت المدنية – والكثير منها كما أطلعنا الأطراف مسبقا يستخدم في إيواء المدنيين الضعفاء – من الصعب إنكار أن استمرار نمط الغارات على الأسواق والمستشفيات والمخابز ليس سوى إجراء متعمد.

كما أن الولايات المتحدة تدين قتل العاملين في المجال الإنساني وتشويههم، مثل سائقي سيارات الإسعاف والعاملين في المجال الصحي والمتطوعين من ذوي الخوذ البيض على يد نظام الأسد وحملات حلفائه. ولن تتردد الولايات المتحدة في دعمها للعمل الشجاع الذي يضطلع به ذوو الخوذ البيض وجميع

العاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني في سورية يوميا. فالأطباء والممرضون وسائقو سيارات الإسعاف وذوو الخوذ البيض ليسوا إرهابيين ويستحقون حمايتنا. وتقدم الولايات المتحدة تعازيها لأسر وأصدقاء وزملاء عمال الإسعاف الثلاثة الذين قتلوا خلال عطلة نهاية الأسبوع والمتطوعين من ذوي الخوذ البيض – أمير البني وأنس الدياب ومحمود العلي وزهير الراجو – الذين قتلوا مؤخرا وهم يحاولون إنقاذ ضحايا الغارات الجوية. تدين الولايات المتحدة بقوة تلك الآثار المدمرة على المدنيين بأشد العبارات الممكنة، وتدعو إلى وضع حد فوري للأعمال القتالية الجارية. ونحث نظام الأسد وحلفاءه على العودة فورا إلى وقف إطلاق النار في المنطقة وإتاحة إمكانية الوصول دون عراقيل من أجل مواجهة الكارثة الإنسانية الناجمة عن الغارات الجوية على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والعديد من قرارات مجلس الأمن الأخرى.

لقد سبق أن قلنا، ويجب أن نقول ذلك مرة أخرى، أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. إن آخر هجوم على إدلب لم يُفد النظام وحلفاءه بشئ، ولا يؤدي إلا إلى زيادة التصعيد وزعزعة استقرار المنطقة. ونحن نقدر مشاركة سوسانه سركين من منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في الإحاطة الإعلامية اليوم.

إن المساءلة لا يمكن أن تغدو اختيارية بالنسبة لمرتكبي العنف في سورية، ولا سيما هجمات النظام الأخيرة، التي أصابت مرافق صحية معروفة. وتؤيد الولايات المتحدة تماما إجراء تحقيق كامل ومستقل في الهجمات التي أصابت المرافق الصحية في شمال غرب سوريا، كما تواصل تشجيع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على تقديم أي بيانات ومعلومات لديها بشأن الهجمات على المرافق الصحية المبلغ عنها إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وكذلك إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، لاتخاذ مزيد من الإجراءات، وكفالة توثيق هذه الإجراءات على النحو المناسب.

وتشعر الولايات المتحدة أيضا بقلق عميق إزاء تقارير الأمم المتحدة التي تفيد بأن العمليات العسكرية في شمال غرب سوريا تعوق إيصال المعونة الإنسانية إلى ٣ ملايين من المدنيين في محافظة إدلب. إن المجتمعات المحلية تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة عبر الحدود. وتدعو الولايات المتحدة جميع أعضاء مجلس الأمن وشركاءنا الإقليميين إلى ضمان توفير القدرة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ إيصال المعونة عبر الحدود في جميع المعابر الحدودية المتفق عليها بحرية، وفقا للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). فلا يوجد بديل لعمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، على النحو المبين في القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، عن طريق جميع المعابر الحدودية الأربع المأذون بها، وهذا مهم الآن خصوصا، بالنظر إلى أننا نشهد تدهورا للحالة الإنسانية في جنوب سوريا.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ أيضا بشأن مصير آلاف المدنيين في الركبان. وعلى الرغم من أن قرابة ١٧ ٠٠٠ شخص غادروا المخيم طوعا، حسب تقديرات الأمم المتحدة، فلا يزال هناك ما يقرب من ٢٤ ٠٠٠ شخص، وتُمنع عنهم المساعدة بشكل منهجي بسبب التأخيرات البيروقراطية من جانب النظام والاتحاد الروسي، منذ وصول آخر قافلة تابعة للأمم المتحدة إلى المخيم في شباط/فبراير. وتحث الولايات المتحدة بقوة الاتحاد الروسي على أن يعجل ويؤّمن، بالنيابة عن نظام الأسد، كل موافقات النظام اللازمة على الفور، لفريق تقييم جديد تابع للأمم المتحدة، وقافلة معونة للركبان.

وتؤكد الولايات المتحدة حق المشردين داخليا في الركبان في اتخاذ قرارهم بمغادرة المخيم طوعا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن كثيرين من الذين لا يزالون في الركبان يؤثرون البقاء في أصعب

الظروف الإنسانية إما لأنهم لا يستطيعون دفع نفقات نقلهم إلى خارج المخيم، على نحو ما أشير إليه في تقييم الأمم المتحدة في شباط/فبراير، أو لأنهم لا يرغبون في العودة إلى مناطق خاضعة لسيطرة نظام الأسد خوفا من الهجمات الانتقامية، أو من التجنيد الإجباري، على الرغم من عمليات الوساطة الروسية المتعارضة مع ذلك، أو خوفا من الاحتجاز التعسفي.

إن محنة المدنيين السوريين المحتجزين بصورة تعسفية من جانب نظام الأسد مسألة إنسانية كثيرا ما تطغى عليها وحشية الحملة العسكرية للنظام في وضح النهار، واستمرار حصار التجويع القسري للركبان، واستمرار القيود المفروضة على إتاحة الوصول للأمم المتحدة. وثمة ضرورتان إنسانية وسياسية على حد سواء لتعزيز التقدم في تحسين الشفافية والوصول إلى سجون النظام، وضمان الإفراج عن السوريين المحتجزين بصورة تعسفية من قبل النظام، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن. ويمكن للتقدم المحرز في قضايا المحتجزين، كما قال المبعوث الخاص غاير بيدرسن، أن يغدو تدبيرا لبناء الثقة من أجل توليد الثقة بين أفراد الشعب السوري، وممثلي المعارضة السورية ونظام الأسد، الأمر الذي قد يساعد على إيجاد زخم صوب إيجاد حل سياسي. وبناء على ذلك، ففي الأسابيع المقبلة، تعتزم الولايات المتحدة أن تدعو إلى تقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن موضوع المحتجزين والمفقودين في الجمهورية العربية السورية من أجل حشد إجراءات عاجلة بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، يجب بدء إعادة تنشيط العملية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) مع وقف لإطلاق النار يمكن التحقق منه في سائر أنحاء سوريا، ولا سيما في إدلب وشمال حماة. وحتى ذلك الحين، ستواصل الولايات المتحدة ممارسة الضغط من خلال كل الوسائل المتاحة من أجل عزل النظام وحلفائه.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة): أشكر مقدّمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، مارك لوكوك وسوسانه سيركين.

وأعتقد أننا جميعا نشعر أنه مما يسبب بالغ الإحباط أن نأتي إلى هنا شهرا بعد شهر، بيد أن من الأفضل أن نأتي خيرا من ألا نأتي. ومهما كان ما نسمعه مروعا، فمن الأفضل أن نستمع إلى ما يحدث في إدلب، عوضا عن ألا نسمع ما يحدث هناك، ومهما كانت صعوبة الأمور، فهذا أفضل من ترك الإنكار يوطد أقدامه. وفي الواقع، نود اتخاذ إجراء، ولكن المسؤولية عن عدم اتخاذنا لإجراء تقع على عاتق ثلاث دول فقط أعضاء في الأمم المتحدة، وإحداها عضو من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. إن ما يحدث في إدلب يجعل من مسؤوليات الأعضاء الخمسة الدائمين مثار سخرية.

فقبل أستانا في ١ و ٢ آب/أغسطس، ومع إلغاء الجلسة السياسية في الأسبوع الماضي، ثمة فرصة اليوم للحصول على الحقائق وضمان ألا تمر الجرائم دون أن تُسجل. لقد سمعنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومن منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، عن المذابح على أرض الواقع، وعن تحول مجتمعات محلية إلى ركام، وعن أطفال ينقذون أطفالا، ثم يموتون وهم يحاولون ذلك – كافة الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي – وقد أوضحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان باتشيليت بجلاء، أن المسؤولين عن ذلك جنائيا سيخضعون للمساءلة.

وعلى الوحدات السورية والروسية في إدلب التوقف إزاء هذا الاحتمال. قد لا يحدث هذا اليوم، لكن العدالة ستتحقق. واسمحوا لي أن أقتبس عبارة شهيرة جدا وأن أستخدمها في سياق مختلف، إن قوس العالم الأخلاقي قد تكون طويلة ولكنها تنحنى صوب تحقيق العدالة. إن الوحدات المشاركة في العمل العسكري ضد المستشفيات والمرافق الطبية والموظفين الطبيين بحاجة إلى أن تعي ذلك التحذير.

ولدي عدد من الأسئلة اليوم. إنني معتادة على طرح أسئلة لا تحظى بإجابة، ولكني سأظل أطرحها، لأنني أعتقد أنها تتجه إلى صميم ما يحدث. أود أن أعرف ما يقوم به الطرفان

الرئيسيان سوريا والاتحاد الروسي، من أجل حماية المدنيين على أرض الواقع، ولا سيما الأطفال. وأود أن أعرف كيف يعرفان أو يدعيان معرفة مكان الإرهابيين، نظرا لأننا سمعنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك ١٠٠ مدني لكل مقاتل إرهابي. وأود أن أعرف كيف يتسنى لقواتهما التمييز بين الإرهابيين والمدنيين، بالنظر إلى العدد الكبير من المدنيين.

وأود أيضا أن أعرف أي جزء من القانون الإنساني الدولي يعتقدان أنه يتيح مهاجمة الإرهابيين دون أي اعتبار لأولئك المدنيين. لقد قرأت جميع اتفاقيات جنيف في عطلة نهاية الأسبوع ولا أجد سطرا واحدا في الاتفاقيات أو في بروتوكولها الإضافي الملحق بها – وبالمناسبة، لم تصدق الجمهورية العربية السورية على البروتوكول الإضافي – يبرر مهاجمة المدنيين على النطاق نشهده في إدلب من أجل النيل من الإرهابيين. وأود أن أعرف خصوصا – فكما تعلمون، سيدي الرئيس، أننا قد استمعنا لإحاطة إعلامية من جنرال من الجيش الروسي في ذلك اليوم (انظر S/PV.8561) عما يقوله المذهبان العسكريان الروسي والسوري وقواعد الاشتباك الروسية والسورية بشأن القانون الإنساني الدولي ومبادئ التناسبية والتمييز والحياد في ما يتعلق بإدلب. وأود فقط أن أعرف ما هي قواعد الاشتباك الروسية والسورية. وأكون سعيدة جدا فيما لو أن الجنرال الروسي عاد واستطاع الرد على تلك الأسئلة.

كما أود معرفة ما هو تفسير روسيا وسورية لعدم تفعيل آلية تفادي التضارب، ولماذا قُصفت المستشفيات والمرافق التي أعطت إحداثياتها. وأود أن أعرف كيف يمكن للسلطات السورية أن تدعي أن هذه المستشفيات والمرافق لا وجود لها أو تم إيقافها عن العمل بينما شاهدتها الأمم المتحدة وجمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان ووآخرون وهم على اتصال مع أطبائها. ويتعين أن يتساءل المرء، من الذي يرجح تصديقه، الأمم المتحدة أم الأطراف الفاعلة في الميدان؟ ويحدوني الأمل في أن نتمكن بالفعل من الحصول على بعض الأجوبة المحددة اليوم.

وبإيجاز، أردت أن أشارك الذين دعوا حتى الآن إلى إجراء تحقيق في المواقع التي حيدتها الأمم المتحدة خارج نطاق النزاع. ومن الأهمية بمكان الكشف بوضوح عن ظروف الهجمات من خلال تحقيقات شفافة وموثوقة. وأرحب بما قاله وكيل الأمين العام عن قدرة الأمم المتحدة على تقديم معلوماتها إلى آليتي الأمم المتحدة القائمتين بالفعل. وأرى أن ذلك مهمٌ جدا.

أود أيضا أن أتطرق إلى الرسالة الموجهة من الممثل الدائم السوري المؤرخة ١٦ تموز/يوليه (S/2019/572). بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن مجرد خروج مستشفى أو عيادة من الخدمة أو تعرضها للنهب لا يعني أنه يمكن مهاجمتها مع الإفلات من العقاب. لقد قلت من قبل إنه إذا كان يجري استهداف مستشفى كهدف عسكري، وهو أمر غير مرجح، فإن اتفاقيات جنيف، وهي الاتفاقيات التي صدق عليها السوريون، تقضي بتوجيه تحذيرات. ولا يجري توجيه أي تحذيرات. ورسالة الممثل الدائم السوري تقر بالهجمات على المستشفيات. من الصعب إنكار أن هذه هي جريمة حرب تستحق أقصى قدر من التحقيق الدقيق، حتى يتسنى محاسبة تلك الوحدات المسؤولة، وأولئك القادة العسكريين المسؤولين والسياسيين الذين أعطوهم التعليمات.

وأود قول بضع كلمات أخرى إذا سمحتم لي. إنني أتفق مع المتكلمين الآخرين الذين يشعرون بالقلق بشأن مخيم الركبان. ونناشد السلطات السماح بدخول القوافل. ونتشاطر تلك المشاعر إزاء العملية السياسية. فثمة حاجة إلى وجود عملية سياسية موثوقة ومستدامة. وليست اللجنة الدستورية سوى خطوة واحدة؛ ويتعين اتخاذ العديد من الخطوات، ولن تتوفر المساعدة لإعادة الإعمار منا ومن شركائنا في غياب عملية سياسية ذات مصداقية. وفي غياب إعادة الإعمار، يتعذر إعادة تأهيل سورية للعودة إلى المجتمع الدولي؛ وأرى أن ذلك مهمٌ جدا.

وأخيرا، إذا سمحتم لي، يقتضي الميثاق منا العمل على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. أي جزء من ذلك لا تفهمه سورية وروسيا فيما يتعلق بإدلب اليوم؟

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته، واستمعنا أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به المديرة سيركين. وما برحت الصين تراقب عن كثب التطورات الإنسانية في سورية، وتدعم الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية في ما تبذل من جهود لا تعرف الكلل من أجل تحسين الحالة في سورية.

إن الشعب السوري يتوق إلى رؤية نهاية للنزاع في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من العودة إلى بلد استعاد السلام والنظام من أجل إعادة بناء منازلهم. وتود الصين أن تبدي الملاحظات التالية.

أولا، هناك حاجة إلى العمل معا للبحث عن حلول شاملة ودائمة لمكافحة الإرهاب والمسائل الإنسانية في شمال غرب سورية. ونظرا للحالة المعقدة في الميدان في إدلب، ينبغي للأطراف الانخراط في حوار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. إن الصين تؤيد روسيا وتركيا في استمرار تنفيذ مذكرة التفاهم من أجل إعمال عملية تحديد إحداثيات المواقع التي ينبغي تفادي تعرضها لهجمات في إدلب. وتشهد إدلب تفشيا في الأنشطة الإرهابية، وينبغي للمجتمع الدولي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، اعتماد معيار موحد لمكافحة الجماعات الإرهابية بحزم. والصين تؤيد الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية في مواصلة توسيع نطاق المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا في شمال غرب سورية.

ثانيا، يجب علينا أن نعالج بشكل ملائم المسائل الإنسانية التي تواجه جميع المناطق السورية، ولا سيما في مخيمات المشردين داخليا. ويواجه مخيما الهول والركبان تحديات إنسانية فيما يرجع لأسباب معقدة. وأدت الأعمال العدائية العسكرية في شمال شرق سورية إلى تشريد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وجعلت مخيم الهول على ما هو عليه اليوم. ونظرا لتعقيد تكوين سكان المخيم، من المهم استنباط حلول مسؤولة مصممة لتوطين قاطنيه. والغالبية العظمى من الأشخاص الذين يعيشون في مخيم الركبان يريدون العودة إلى ديارهم. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي، عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة، مساعدتهم على إنهاء تشردهم.

ثالثا، هناك حاجة إلى دعم جهود الحكومة السورية للإعمار الاجتماعي والاقتصادي في أجزاء من البلد حيث الحالة الأمنية مستقرة نسبيا. وما برحت الحكومة السورية تنشط في إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وإعادة بناء الهياكل الأساسية واستعادة الخدمات العامة وتعزيز التنمية وتحسين الحياة. وتستحق هذه الجهود التقدير. لقد وجهت الجزاءات الاقتصادية ضربة قوية للشعب السوري وهي لا تساعد على تحسين الحالة الإنسانية في أنحاء سورية. وينبغي أن يكون تمكين المزيد من السوريين من التخلص من شبح الحرب وعيش حياة يسودها السلام والاستقرار والنظام هو الهدف المشترك للمجتمع الدولي.

وينبغي لعمليات الإغاثة الإنسانية في سورية أن تحترم احتراما كاملا سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، وينبغي تنفيذها مع التقيد الصارم بقرارات المجلس، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالحق في المساعدة الإنسانية والأحكام ذات الصلة من القانون الدولي. وفي هذه العملية، ينبغي تعزيز الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية. إن الالتزام بتحقيق تسوية سياسية هو سبيل أساسي وواقعي للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في سورية.

وتؤيد الصين دور الأمم المتحدة باعتبارها الوسيط الرئيسي في دفع الأطراف السورية إلى التقيد بمبدأ الملكية السورية والقيادة السورية وبقرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وفي السعي إلى إيجاد حل يراعي شواغل جميع الأطراف. وتحيط الصين علما بالتطورات الإيجابية المتصلة بالمشاورات فيما بين الأطراف المعنية بشأن إنشاء اللجنة الدستورية. ونتطلع إلى الإحاطة الإعلامية

التي سيقدمها المبعوث الخاص بيدرسن لأعضاء المجلس في الشهر المقبل.

وفي الوقت ذاته، نتمنى كل النجاح للجولة القادمة من محادثات أستانا.

السيد سينغر واسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر مارك والسيدة سيركين على إحاطتيهما.

ونكرر تأكيد شكر الجمهورية الدومينيكية للعاملين في المجال الإنساني في سورية على العمل الذي يقومون به من أجل السكان المتضررين مخاطرين بحياتهم. ونشعر بالقلق إزاء وصول المعونة الإنسانية لأكثر من ١١ مليون شخص، نصفهم من الأطفال، بسبب الحالة الأمنية.

ومنذ نهاية نيسان/أبريل، مات ما لا يقل عن ٤٠٠ شخص في محافظات إدلب وحماة وحلب. وفي الشهر الماضي وحده، فقد ٣٣ طفلا حياتهم. لقد خطفهم الموت جميعا بَغْتَةً في بيوتهم أو مدارسهم أو في المستشفيات أو مخيمات المشردين داخليا أو في السوق. وهناك الآن أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ نازح تتزايد احتياجاتهم الإنسانية. وسُجل أربعون هجوما على المرافق الصحية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ذلك يعني هجوما واحدا كل يومين ونصف.

وكل هذا يبعث على القلق ويقتضي من المجلس اتخاذ إجراءات فورية. ويجب ألا نُكون شهودا صامتين على ما يصفه البعض بأنه فصلٌ آخر في تاريخ سورية. لا، يجب على المجلس أن يعبئ جهوده لتحقيق الوقف الفوري للهجمات على المدنيين في إدلب وبقية سورية.

ونكرر تأكيد قناعتنا بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سوريا. ويجب أن تكون الأولوية الفورية لحماية السكان وضمان حصولهم على المساعدة الإنسانية. ويجب أن نطرد الخوف والإحباط وانعدام الثقة ونبني محلها رؤية مشتركة ومستقبلا جديدا يعمّه السلام المستدام. ويبدأ ذلك بعملية سياسية شاملة ومستدامة وذات مصداقية من أجل السوريين وبقيادتهم، تيسرها الأمم المتحدة استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يكون المجلس ضامناً له. ويجب أن يجري التحقيق في جميع الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وأن يخضع المسؤولون عن ارتكابها للمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، نأمل رؤية تقدم في عملية تحرير أولئك الذين تم احتجازهم أو اختطافهم، وكذلك في العثور على الأشخاص المفقودين.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد لا يكون للجمهورية الدومينيكية كثير من التأثير في الأطراف المعنية بهذا النزاع. ومع ذلك، أقول هذا للمجلس بسبب ما يعانيه سكان سوريا، ونيابةً عنهم. أناشد الجميع ممارسةَ ضبط النفس. وأناشد الجميع منحَ السلام فرصةً. وتخفيف المعاناة، لا مفاقمتها أكثر من ذلك. وحماية المدنيين. يجب وضع حدّ للأعمال القتالية، ويجب فعل ذلك الآن.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد مارك لوكوك، وأن أثني على العمل الرائع الذي قام فريقه في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في سوريا. وأود أيضا أن أشكر مديرة السياسة العامة في جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان على إحاطتها الإعلامية وعلى التزام العاملين في المجالين الإنساني والطبي في الميدان. إن التقييم الذي عرضه مقدما الإحاطات الإعلامية لا جدال فيه – ثمة كارثة إنسانية تعصف بشمال غرب سوريا. فحياة أكثر من ٣ ملايين مدني، بمن فيهم مليون طفل، في خطر. وفضلاً عن الاستجابة لحالات الطوارئ، يجب أن نركز أكثر من أي وقت مضى على أولويات ثلاث.

أولها، العودة إلى وقف إطلاق النار في إدلب التي تعد أمرا حتميا لا بد منه. إذ تدين فرنسا بأشد العبارات الهجمات التي لا تزال تستهدف عشوائيا المدنيين والهياكل الأساسية المدنية

والإنسانية. وندعو الطرفين الموقعين على اتفاق وقف إطلاق النار – تركيا وروسيا – إلى الوفاء بالتزاماتهما وكفالة تنفيذها تنفيذاً فعالا في شمال غرب سوريا بهدف إرساء وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب على روسيا أن تمارس الضغوط اللازمة على النظام تجنباً لمزيد من العنف الذي يكون ضحاياه في المقام الأول من المدنيين. إن مكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة ضروري، غير أن ذلك يجب ألا يستخدم قطّ ذريعةً للقصف العشوائي، الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة خطر الإرهاب، وبوجه خاص، إلى خطر تشتت الجهاديين. وفضلا عن ذلك، أكرر التأكيد على أن فرنسا ستكون حازمة للغاية وعلى استعداد للتصرف في حال وقوع حادثة استخدام آخر مؤكد للأسلحة الكيميائية.

إن احترام القانون الدولي الإنساني ملزم للجميع وغير قابل للتفاوض. تلك هي الأولوية الثانية. يجب على أطراف النزاع أن تتحمل مسؤولياتها عن حماية المدنيين، ولا سيما أضعف الفئات والعاملين في المجالين الإنساني والطبي. ويعدّ استهداف الهياكل الأساسية المدنية والإنسانية، مثل المستشفيات والمدارس، بما في ذلك تلك التي تم إخراجها من ساحة النزاع، انتهاكا غير مقبول للقانون الدولي الإنساني. وندعو الأمم المتحدة إلى التحقيق في هذه الحوادث. إذ يشكل استهداف الهياكل الأساسية المدنية عمداً جريمة من جرائم الحرب ولن تظل بلا عقاب.

ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحو فوري، وآمن، ومأمون، وشامل ومستدام ومن دون عوائق إلى كافة الأراضي السورية. تلك هي المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق النظام. ويجب أن يكون بوسع مقدمي المعونة الإنسانية الوصول، على سبيل الأولوية، إلى من هم في أمس الحاجة إليها – أي النساء والأطفال والمشردون واللاجؤون. وثمة حاجة ماسة إلى إرسال قافلة جديدة فوراً تحمل المعونة إلى مخيم الركبان. وندعو أولئك الذين بيدهم الوسائل اللازمة لممارسة الضغط على النظام أن يفعلوا ذلك لضمان سبل الوصول تلك في جميع المناطق الخاضعة لسيطرته، ولا سيما في الأراضي التي استرجعها في عام ٢٠١٨ في الجنوب الغربي وفي الغوطة الشرقية. إن النتائج التي خلص إليها تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان ”هيومن رايتس ووتش“ التي توثق عرقلة النظام للمعونة الإنسانية وممارساته المجحفة إزاءها تستوجب منا استجابة. ومن الضروري ألاّ يُعرقَل إيصال المعونة الإنسانية تعسفاً عندما يتم توفيرها وفقا لمبادئ الحياد والاستقلال والإنسانية والنزاهة. وهنا أيضا، تتحمل الجهات المؤيدة للنظام مسؤولية خاصة.

أما الأولوية الثالثة فهي الشروع في عملية سياسية مستدامة برعاية الأمم المتحدة، استناداً إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) برمته. وعلى المجلس أن يكون متحداً لتحقيق هذا الهدف. ونحن نؤيد تماما جهود المبعوث الخاص في هذا الصدد. ونرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها، ونكرر دعوتنا إلى إحراز تقدم سريع في العملية السياسية. وندعو إلى وضع حزمة دستورية متوازنة وذات مصداقية، من حيث تشكيل اللجنة الدستورية وقواعدها الإجرائية على حد سواء. ووحده المبعوث الخاص مخول لإعلان تشكيل اللجنة وعقد اجتماع لها في جنيف. وإذا واصل النظام عرقلة الأمور، سيتعين عندها على المبعوث الخاص أن يعلمنا حين يعتبر أنه قد استنفد جميع السبل الممكنة للتوصل إلى اتفاق بشأن اللجنة. وسيكون حينها من مسؤولية المجلس أن يقرر سبل المضي قدما.

وفي الوقت نفسه، علينا الآن الشروع في التحضير لإجراء انتخابات حرة وشفافة، بإشراف الأمم المتحدة، يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وللخروج من المأساة السورية، من الضروري إعطاء السوريين فرصة ليعبروا بحرية عن مستقبل بلدهم. ويجب أن يتم هذا العمل جنبا إلى جنب مع مواصلة إعداد تدابير بناء الثقة

التي يمكن أن تسهم في تهيئة بيئة محايدة وآمنة. ومن دون إحراز تقدم على صعيد تلك النقاط الأساسية، ما من سبب يدفع فرنسا وشركاءها إلى تغيير مواقفها بشأن إعادة الإعمار، ورفع الجزاءات وتطبيع العلاقات. ويواصل النظام والجهات المؤيدة له تدمير الهياكل الأساسية، ولا سيما المرافق الطبية والتعليمية. وقد طلبت بالفعل من المجتمع الدولي تمويل ما هي بصدد تدميره في الوقت الراهن. وهذا أمر غير وارد. ولا يمكن أن يكون ثمة حل عسكري للأزمة السورية.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ونشكر أيضا السيدة سوزانا سيركين على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ترحب كوت ديفوار مرة أخرى بالاتفاق الذي أنشأ منطقة مجردة من السلاح في إدلب، الموقع في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بين روسيا تركيا، والذي أتاح تفادي هجوم واسع النطاق كان المجتمع الدولي يخشاه بشدة. والمؤسف أن أحكام الاتفاق لم تُحترم إلا جزئيا، ويعزى ذلك إلى حدّ ما إلى رفض الجماعات المسلحة الانسحاب من المنطقة المجردة من السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، يأسف بلدي لاستئناف الأعمال القتالية في محافظة إدلب منذ ٢٩ نيسان/أبريل، مما أدى إلى زيادة تفاقم الأوضاع الهشة بالفعل التي يعيشها ٣ ملايين شخص.

ووفقًا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أودى اندلاع أعمال العنف مجددا بحياة العديد من الأشخاص وأدى إلى نزوح أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص بينما يحتاج حوالي ١١,٧ مليون نازح إلى مساعدات عاجلة، منهم ٥ ملايين شخص يعانون من أقصى مستويات الضائقة. وأصبحت الحالة الإنسانية مقلقة بشكل متزايد بالنظر إلى الهجمات المتكررة التي حصلت على مدى الأشهر القليلة الماضية على البنية التحتية المدنية الحيوية في شمال غرب سورية، ولا سيما المنشآت الصحية والمدارس وكذلك محطات معالجة المياه. وفي هذا الصدد تدعو كوت ديفوار مرة أخرى أطراف النزاع إلى إنهاء الأعمال القتالية فورا واحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي احتراما تاما. ونشجعها بشكل خاص على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وفيما يتعلق بالمحنة الخطيرة للاجئين والمشردين داخليا، يناشد بلدي على وجه السرعة الشركاء الدوليين الوفاء بالتعهدات التمويلية التي التزموا بها في مؤتمر بروكسل الثالث لدعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس. ووفقاً للسيدة نجاة رشدي كبيرة مستشاري الشؤون الإنسانية للمبعوث الخاص إلى سورية، من أصل حوالي ٣,٣ بلايين دولار لازمة لتقديم المساعدة لأكثر من ١١ مليون سوري تم جمع ٢٣ في المائة فقط منها حتى الآن هذا العام.

وقد ارتبطت الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تواجهها سورية منذ سنوات عديدة بالنزاع الدائر في البلد. ولذلك يجب أن تكون الاستجابة لاحتياجات الأشخاص الذين يعانون من صعوبات شديدة مصحوبة بجهود أكبر تهدف إلى وقف فوري لإطلاق النار، وهو أمر ضروري من أجل إيصال المعونة الإنسانية بأمان واستئناف الحوار السياسي الذي هو الشرط الوحيد من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة في سورية.

وفي الختام تكرر كوت ديفوار دعمها للمبعوث الخاص للأمين العام وتشجعه على مواصلة جهود الوساطة التي يبذلها من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أود أن أعرب عن خالص شكرنا لكل من وكيل الأمين العام

مارك لوكوك والسيدة سوزانا سيركين على إحاطتيهما الواضحتين والشاملتين للغاية.

ويستمر التصعيد في شمال غرب سورية، كما ذكر وكيل الأمين العام لوكوك. وللأسف أزهق المزيد من الأرواح وأصيب عدد أكبر من الأشخاص وهناك موجة أكبر من النزوح، ناهيك عن الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية. ونتيجة للأعمال القتالية التي شهدتها المنطقة منذ أواخر شهر نيسان/أبريل قتل أكثر من ٤٥٠ شخصا. وهذا أمر مرعب بالفعل ويجب أن يتوقف على الفور. وقد قلنا ذلك مرارا وتكرارا. حيث يتعين على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني بجدية وبصرامة وإعطاء الأولوية لسلامة وأمن المدنيين. ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولاً يجب وضع حد لمعاناة السكان في شمال غرب سورية. وتناشد إندونيسيا مرة أخرى جميع الأطراف الامتناع عن القيام بأعمال استفزازية، والأهم من ذلك، وقف أعمال العنف المستمرة. والكلمات المستخدمة في القاعة غير كافية لوصف شدة وقع الأعمال العدائية على المدنيين ولا سيما النساء والأطفال الذين يشكلون ٧٦ في المائة من إجمالي سكان شمال غرب سورية. وتُظهر بيانات منظمة إنقاذ الطفولة قتل المزيد من الأطفال في الشمال الغربي خلال الأسبوعين الماضيين وحدهما مقارنةً بمجمل عام ٢٠١٨. ولذلك يكرر وفد بلدي دعوته جميع الأطراف إلى وقف جميع الهجمات والعنف ضد المدنيين وضمان إتاحة وصول المساعدات الإنسانية الطارئة بشكل كامل.

ثانياً من المحبط للغاية، إن لم نقُل من غير المقبول، معرفة أنه على الرغم من نشر إحداثيات المستشفى من خلال آلية تفادي التضارب، إلا أنه ظل مع ذلك مستهدفا. وماذا يجب أن نفعله عندما لا تكون المرافق الطبية آمنة حتى للأفراد في الميدان؟ وما الذي يتعين علينا القيام به بعد ذلك؟ يجب ألا تتعرض البنية التحتية الطبية لهجمات مباشرة لأغراض عسكرية. إن تدمير البنية التحتية المدنية الضرورية لبقاء الناس على قيد الحياة يزيد من معاناة الرجال والنساء والأطفال المصابين بصدمات نفسية بالفعل. وبينما نعتبر أن آلية تفادي التضارب القائمة قد أنشئت بالفعل بنوايا حسنة، إلا أننا نرى وجود مبرر لاستكشاف إمكانية تحسين فعاليتها.

ثالثا يود وفد بلدي أيضا إبراز الحالة الإنسانية في مخيمي الهول والركبان باعتبارها أولوية للاستجابات الإنسانية البالغة الأهمية. ولا يزال التوتر عاليا في مخيم الهول بسبب عدم اليقين بشأن مستقبل أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص في المخيم. وفي هذه الأثناء لا تزال هناك حاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيم الركبان. ورغم مغادرة حوالي ٠٠٠ ١٧ شخص مخيم الركبان إلا أن حالة أكثر من ٠٠٠ ٢٤ شخص في المخيم لا تزال مأساوية.

وفي هذا الوقت الحرج، وخاصة في سياق التصعيد المستمر في شمال غرب سورية، ترى إندونيسيا أن الوحدة في المجلس مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد تكون لدينا وجهات نظر مختلفة إزاء بعض القضايا. لكن من الضروري أن نتحد لحماية حياة الناس. وفي الوقت نفسه من المهم أيضًا عدم تسييس القضية والتمسك بالحوار بصدق والتنسيق بين أعضاء المجلس والأطراف المعنية.

واسمحوا لي أن أنهي كلمتي بالإشادة بجميع العاملين في المجال الإنساني في الميدان والذين يخاطرون بشجاعة بحياتهم لإنقاذ الآخرين.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): هل تعرف ما الذي يتبادر إلى الذهن في هذه اللحظة، السيد الرئيس؟ أذكر أنه عندما سمعت إحاطات قدمها السيد مارك لوكوك بشأن الحالة في اليمن أو في ليبيا، كانت النبرة وطريقة عرض المعلومات بشأن القضيتين مختلفة تمامًا عما نسمعه عندما يقدم السيد لوكوك إحاطات بشأن سورية. ألا يعتقد الأعضاء ذلك؟ أنا أظن ذلك، وليس للمرة الأولى.

لقد سمعنا اليوم كالعادة سلسلة أخرى من عبارات التأنيب في حق سورية والاتحاد الروسي. وقد أسهب الزملاء في الإشارة إلى الإحصاءات والاقتباسات والشهادات العاطفية. وبالمناسبة، نحن ندرك جيدا تكلفة هذه الشهادة المشحونة عاطفيا. ونتذكر عندما قامت وسائل الإعلام الغربية الرائدة، بما في ذلك صحيفة النيويورك تايمز، بتضخيم مأساة عمران دقنيش، وهو طفل سوري الذي من حلب. لكن بعد تحرير شرق حلب اتضح أن الصور كانت مزيفة، وهذه حقيقة أكدها والدا عمران فيما بعد.

لقد اتهمت اليوم زميلتي البريطانية الاتحاد الروسي بالسخرية من مجلس الأمن. ولا أرغب في تحويل جلسة اليوم إلى منافسة. ولا أعرف أين ترى تلك السخرية، لكن دعونا نتذكر سخرية الدول، التي اعتادت إلقاء اللوم على الاتحاد الروسي في كل أمر، من مجلس الأمن.

إن الهدف من كل تلك الدعوات إلى ”الوقف الفوري“ وعبارات التأنيب واضح تمامًا لنا، وهو الحفاظ على وجود إرهابي في إدلب بغرض محاربة السلطات السورية الشرعية في المستقبل. لقد حدث ذلك في كل مرة تم فيها إغلاق جيب إرهابي آخر في سورية. وحدث ذلك في شرق حلب والغوطة الشرقية والآن تهجم آلة الدعاية بكامل ترسانتها على الحالة في إدلب. وما يحدث هو أمر واضح تماما بالنسبة لنا. وينبغي لمن يستسلمون لتلك الاستفزازات ألا يكونوا سذجا لدرجة عدم فهم الواقع الكامن وراء النداءات التي نسمعها اليوم. حيث أن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على جيب إرهابي في إدلب. وهذا هو الهدف الرئيسي الذي يسعى زملاؤنا الغربيون إلى تحقيقه. تُعقد جلسة اليوم في وقت معقد وتتيح لنا فرصة أخرى لتسليط الضوء على الحالة الإنسانية الحقيقية في سورية.

لقد كان الوضع الإنساني الحقيقي في سوريا موضوعا لإحاطة قدّمتها وزارة الدفاع الروسية بالأمس ٢٩ تموز/يوليه. وبروح من الانفتاح تدعو وزارة الدفاع دائما الزملاء الأجانب المعتمدين إلى موسكو لحضور مثل هذه الإحاطات. لكن ونظرا لعدم إبداء الاهتمام بمعرفة الحقيقة وعدم حضور الأعضاء تلك الإحاطة سأوافي المجلس بلمحة عامة موجزة عن محتواها.

وأعتقد أن جزءا مما ورد فيها بمثابة رد على الأسئلة التي أثارها زميلي البريطاني الذي يستحسن طرح الأسئلة في هذه القاعة وكثيرا ما يتحدث بنبرة المدعي العام. وكما قال المتكلمون السابقون فإن الوضع في جميع أنحاء إدلب ما زال باعثا على القلق حقا وإن لم يكن ذلك في سياق التقارير المزورة المعروضة وإنما بسبب زيادة الهجمات التي يشنها إرهابيو هيئة تحرير الشام الذين يهاجمون المدنيين ويستغلونهم لممارسة أفعالهم الاستفزازية. ونلاحظ في الوقت نفسه أن الجهاديين يعززون قدرتهم العسكرية بزيادة عدد الأسلحة المصنوعة خارج البلد، بما في ذلك الطائرات وقاذفات الصواريخ المتعددة. وقد أخفق السيد لوكوك في الإشارة إلى عدد المدنيين الذين قتلوا في الهجمات التي شنها الإرهابيون.

ولا يزال الوضع الإنساني في سورية موضوعا للتكهنات. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك آخر المعلومات عن هجمات مزعومة شنتها القوات الجوية الروسية على السوق والمناطق المتاخمة له في مدينة معرة النعمان في محافظة إدلب في ٢٢ تموز/يوليه. وأود أن أشاطركم بعضا مما حوته إحاطة وزارة الدفاع.

> ”في ٢٢ تموز/يوليه نشر المرصد السوري لحقوق الإنسان، ومقره في بريطانيا، تقريرا أشار فيه إلى ما يسمى القبعات البيض عن هجمات شنتها القوات الجوية للاتحاد الروسي على سوق الهول والمناطق السكنية المجاورة لمدينة معرة النعمان في محافظة إدلب وأسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين. ووردت تلك الاتهامات في بعض وسائط الإعلام الأوروبية ورددها حتى قادة البلدان الغربية وبعض المنظمات الدولية. ويسهل تحديد موقع تلك السوق على خريطة مدينة معرة النعمان وأشير إليه أيضا في الخرائط الجغرافية المطابقة في خدمات الإنترنت.

”لم يُستخدم العتاد الجوي الروسي أو يحلّق فوق تلك المنطقة في ٢٢ تموز/يوليه. وللتحقق من التقارير عن تدمير السوق في معرة النعمان صورت المركبات الجوية الروسية غير المأهولة الموقع والمنطقة المتاخمة له مرتين في ٢٤ و ٢٦ تموز/يوليه أي بعد الضربات الجوية المزعومة. ودعانا مقدم الإحاطة لمشاهدة ذلك على شاشة العرض. وكما نرى فإن الصور المتحصل عليها بواسطة الرصد الموضوعي ليس بها ما يشير إلى حدوث أي تدمير، وهو أمر حتمي إذا ما تعرضت المنطقة بالفعل لغارة جوية باستخدام ست قنابل.

”وتأكد ذلك أيضا بالصور التي التقطتها المركبة الفضائية الروسية في ٢٥ تموز/يوليه فضلا عن تسجيلات الفيديو المصورة مباشرة في سوق الهول بمعرة النعمان التي حصلنا عليها بالأمس. وكما نرى فإن السوق الذي يُزعَم دماره ما زال مفتوحا لزبائنه. ويؤسفنا وقوع ممثلي الهيئات والمنظمات الدولية المرموقة ضحية تارة أخرى لخداع يسهل التحقق منه وينشره الإرهابيون لترويج الأخبار والتقارير الزائفة بغرض إثارة اتهامات لم يتم التحقق منها.“

ومع ذلك أصبحت تلك الفرية العنصر المهيمن في جلستنا اليوم. وأتيحت للزملاء أيضا الفرصة لقراءة المعلومات التي عممتها الحكومة السورية عن شريط فيديو، عُثر عليه لدى احد الإرهابيين المقضي عليهم، ويُظهر شن ذوي الخوذ البيض هجمة كيميائية خادعة على بلدة مورك. ولحسن الحظ فقد أُبطلت تلك الهجمة المزيفة بعد نشر المعلومات ذات الصلة. وندعو مرة أخرى في ذلك الصدد الأمانة العامة والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة إلى تفادي العجلة في نشر معلومات غير مؤكدة وألا تقبل سوى المعلومات المستمدة من المصادر السياسية والموثوقة فحسب. وهذه أيضا يجب التحقق منها بمقارنتها.

وقيل اليوم أنّ روسيا تعمدت قصف المستشفيات والمدارس. وتلك فرية أيضا وأكررها مرة أخرى. ففي سوريا تظل أبواب المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية مفتوحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. واقترحنا مرارا أن يتواصل مارك لوكوك مع المركز كي يتسنى له التحقق من المعلومات المتعلقة بالمرافق التي عُيِّنت لتفادي استهدافها عسكريا ويُزعَم أننا تعرضنا لها بالهجوم. وليست تلك الهجمات سوى فرية أخرى أيضا. ويجب اتخاذ تلك الخطوة بدلا من الثرثرة عما يسمى حقائق هنا في المجلس وهي معلومات تستند إلى مصادر مشبوهة وغير متحقق منها وليست تلك المسماة بالمصادر المباشرة المتحقق منها.

وعلاوة على ذلك ومثلما كررت القول كثيرا، فلا يسعني أن أشير إلى أي بيان صادر عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مراعاة مبادئ الحيطة والتمييز حين دمر التحالف الدولي مدن الرقة والهجين أو الموصل وسوّى بها الأرض. فلماذا صمت الجميع عن ذلك حينئذ؟ وما برحت أثير هذه المسألة طوال الوقت دون أن يعربني أحد جوابا. ولطالما تحدثنا عن الكف عن الكيل بمكيالين فيما يتعلق بالتطورات في سوريا. فالمحاولات الرامية إلى حماية الإرهابيين في إدلب سواء بدافع مخططات خفية أو لإشراكهم في العملية السياسية بوصفهم سلطة محلية، هي محاولات لم تعد تصمد أمام التمحيص.

ولمن سها عن الأمر، أود التذكير بأن هيئة تحرير الشام هي نفسها المنظمة الإرهابية ”جبهة النصرة“ ولكن تحت مسمى مختلف. إن ما يسمى بالمقاتلين النبلاء – الذين أشار إليهم السيد لوكوك عندما حكى عن سكان إدلب، هم الذين يروِّعون الأهالي هناك ويستغلون البنى التحتية المدنية والطبية للأغراض العسكرية ويستخدمون المدنيين دروعا بشرية. وفي الوقت نفسه فإن ما يبرر الحاجة إلى مكافحة الإرهاب هو استمرار الوجود العسكري غير القانوني ما وراء نهر الفرات. ويتعارض ذلك على نحو مباشر مع احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية بل هو مثال صارخ آخر على سياسة الكيل بمكيالين.

وقيل الكثير اليوم عن المستشفيات مع ذكر الأرقام. فعلى سبيل المثال قالت السيدة سيركين أنه لم يتم التحقق إلا من ١٥ هجوما على المرافق الطبية من جملة ٤٦ هجوما. وأن تستطيع المنظمة تأكيد الهجمات دون أن تكون موجودة في الميدان فتلك مسألة أخرى. وتبيّن أن ثلثي التقارير التي تلقاها المجلس مزيفة. ونشعر بالانزعاج الشديد لضلوع آلية تابعة للأمم المتحدة في تعميم هذه المعلومات الزائفة.

فقبل العمليات العسكرية في سوريا لم تكن هناك سوى ١٢ مستشفى في إدلب. فمن أين تأتّت الإحصاءات عن عدد المستشفيات التي دمرت لممثلي الأمم المتحدة والدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية المذكورة في وقت سابق اليوم؟ لقد قلت هذا من قبل وأكرره الآن: لم يكن هناك كثير من المستشفيات في جميع أنحاء سوريا قبل النزاع مثل تلك التي يُزعَم تدميرها الآن. وهل تعتبر أي خيمة يعالج فيها المقاتلون الجرحى مستشفى؟

ونرى أن من الأهمية بمكان ألا نصمت عن الوضع في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. فتلك المناطق معتمة على خرائط المنظمات الإنسانية. ليس لأن كل شيء على ما يرام هناك، بل على نقيض ذلك فليست المنطقة ما وراء الفرات سوى أنقاض ولا يحصل سكانها على المياه أو الكهرباء أو الرعاية الطبية. ووفقا لإحصاءاتنا العسكرية كان هناك أكثر من ٣٠٠ هجوم إرهابي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه.

وما يزال الوضع صعبا في مخيم الركبان للأشخاص المشردين داخليا. ومع ذلك وبفضل الجهود التي يبذلها المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية نُقل ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ شخص من الركبان. ونعتزم مواصلة العمل مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان عودة اللاجئين وتزويدهم بجميع احتياجاتهم.

وفيما يخص مخيم الحول فإن الوضع هناك كارثي حقا بسبب محدودية التمويل ووصول وكالات العمل الإنساني. ونظرا لأن نصف سكان المخيم من النساء والأطفال فذلك ما يجب أن يشعر الناس بالقلق إزاءه حقا عندما نتحدث عن الوضع الإنساني في سوريا.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع في الضفة الشرقية من نهر الفرات حيث تواصل الولايات المتحدة احتلال منطقة التنف بما يتنافى مع القانون. وما دام قد أشير إلى اتفاقيات جنيف اليوم أذكِّر مرة أخرى بأن السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولة عن السكان في الأراضي المحتلة بموجب اتفاقيات جنيف. ومع ذلك ولسبب ما، لا تبدو الولايات المتحدة على عجل لتوفير احتياجات السكان في مخيم الركبان. ويساورنا بالغ القلق أيضا بسبب المعلومات عن تأهب وحدات مسلحة كبيرة ونشرها في مناطق السويداء وتدمر والبو كمال.

وفي الختام، أشدد على أن موقف الاتحاد الروسي لم يتغير. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لاستعادة السلام في سورية بصفتنا الوطنية وبصفتنا عضوا دائما في مجلس الأمن ومشاركا في مجموعة أستانا الثلاثية، التي تحقق من خلالها – وأذكر مرة أخرى – أكثر مما تحقق في إطار أي صيغة أخرى من حيث تخفيف حدة التوتر والقضاء على التهديد الإرهابي وتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية والمضي قدما بالعملية السياسية. وسنواصل العمل مع تركيا وفقا لمذكرة استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب المؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر S/2018/852).

ونناشد عدم عرقلة جهودنا بتوفير التغطية السياسية للإرهابيين أو من خلال الأعمال الاستفزازية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمديرة سوزانا سيركين على إحاطتيهما المقلقتين للغاية، للأسف.

عادة ما نستخدم تعبيرات مثل ”قلق بالغ“ فيما يتعلق بالحالة الراهنة في سورية، ولكن الحالة أبعد ما يكون عن المعتاد. فبينما نتكلم، نشهد تصاعدا داميا للنزاع في شمال غرب سورية. وبينما نتكلم، تدمر الضربات العسكرية أكثر الأماكن أمانا، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا والأسواق.

ينبغي أن تتماشى أي عملية عسكرية على نحو تام مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لمنع إلحاق الضرر بآلاف المدنيين المحاصرين وسط القتال الدائر. إن حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ليست خيارا، بل إنها التزام قانوني على جميع أطراف النزاع. ويجب أن يخضع من لا يمتثل للمساءلة.

لقد فقد المئات من المدنيين حياتهم وتم تشريد أكثر من ٤٤٠ ٠٠٠ شخص حديثا. ويسهم استمرار وجود الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة وأنشطتها في المنطقة في معاناة المدنيين، لكن مكافحة الجماعات الإرهابية لا يمكن أن تبرر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتشكل الهجمات على المرافق الطبية انتهاكا خطيرا. يجب أن تتوقف هذه الأعمال، ولا سيما بالنظر إلى أن معظم الهجمات وقعت في إطار آلية تبادل معلومات إحداثيات المواقع التي يتعين تفادي تعرضها للهجوم. وشن هجمات على المناطق المكتظة بالسكان مما يسفر عن سقوط مئات القتلى من المدنيين غير مقبول ويجب أن يتوقف.

لقد سمعنا للتو من السيدة سوزانا سيركين أن المنظمات غير الحكومية توثق الهجمات على مرافق الرعاية الصحية ووفيات العاملين في المجال الطبي منذ بداية النزاع. إن كل يوم يحمل إلينا أخبارا عن تدمير هياكل أساسية مدنية في إدلب. وللأسف، يتعين علينا أن نؤكد أن هذا سيناريو حدث بالفعل في سورية، في حلب والغوطة الشرقية. وقد تم إجلاء المدنيين من تلك المنطقتين أساسا إلى إدلب. وكانوا يتوقعون حدا أدنى من الحماية على الأقل. وللأسف، ليس هناك حماية.

وأؤكد مرة أخرى على أهمية كفالة الاحترام الكامل لمنطقة تخفيف التوتر في إدلب التي أنشئت بمبادرة من روسيا وتركيا. إنه أمر بالغ الأهمية لمنع وقوع كارثة إنسانية شاملة. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تبذل قصارى جهدها لكفالة التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق في الميدان.

وأخيرا، أود أن أشدد على قلقنا إزاء الحالة المأساوية لمرافق الرعاية الصحية في سورية. فمعظمها غير صالح للعمل، وتلك التي لا تزال تعمل تفتقر بشكل كبير إلى التجهيزات اللازمة لتوفير الرعاية للمرضى المصابين وتقديم مزيد من الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة. ونرى أن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ينبغي أن يدافع بقوة عن تقديم الرعاية الصحية للمدنيين وحمايتهم، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

إن الحالة مقلقة للغاية في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من سورية، بالنظر فحسب إلى أمثلة مخيمي الهول والركبان، حيث لا يزال الناس في انتظار القافلة الإنسانية الثالثة، والرقة، حيث يكاد يكون من المستحيل العيش حياة طبيعية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. ولذلك، أود أيضا أن أشدد على أهمية التوصل إلى اتفاق سياسي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وثمة حاجة ماسة للتوصل إلى تسوية سياسية، حيث إنها لا تزال تشكل السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في ظل هذه الظروف المزرية للغاية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب غينيا الاستوائية عن الامتنان لعقد هذه الجلسة وللإحاطتين المفيدتين اللتين قدمهما السيد مارك لوكوك والسيدة سوزانا

سيركين، اللتين توضحان الحالة الراهنة المأساوية والمثيرة للقلق في جميع أنحاء سورية.

لا يبرح النزاع في سورية يضع أمامنا إحصاءات مفزعة. ومما لا شك فيه أن منطقة إدلب أصبحت إحدى المحافظات الشمالية الأكثر تضررا من الحرب، على نحو ما وصفه السيد لوكوك والسيدة سيركين للتو. إننا نواجه كابوسا حقيقيا، تتزايد فحسب أهواله، كما تتزايد التحديات الإنسانية الراهنة. وتعكس الزيادة في أعمال العنف التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة في مناطق مختلفة من سورية، وخاصة في مناطق تخفيف التوتر التي اتفقت عليها الدول الضامنة لمسار أستانا، الاتجاه السلبي في سورية وتوضح على نحو ملموس التقلب الشديد للحالة في البلد.

نحن نشهد بعض الهجمات الأكثر دموية في المناطق المدنية منذ بداية التصعيد العسكري قبل ثلاثة أشهر تقريبا. تتساقط الصواريخ الآن على إدلب، والتي، على نحو ما تم تأكيده، تسببت في مقتل أكثر من ٤٥٠ شخصا، بمن فيهم الأطفال، واضطر أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص إلى مغادرة ديارهم بسبب تكثيف الضربات الجوية. وبالنسبة لمن يعرفون مدينة البندقية الإيطالية، سيعادل ذلك إخلاء تلك المدينة من ضعف سكانها.

إننا نشهد الحالة تتخذ أبعادا مثيرة للقلق، وبدأ عدد متزايد من الأصوات يشير بعبارات لا لبس فيها إلى فشل الدبلوماسية الدولية وأقوى دول العالم. وهذا الاعتقاد، الذي يتشاطره العديد من مواطني العالم، يثير تساؤلات بشأن العمل النبيل الذي تقوم به المنظمات الدولية وهيئات صنع القرار، مثل مجلس الأمن، والغرض المتوخى منها أساسا.

وليس من المستغرب أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، أكدت قبل بضعة أيام في بيان ”الاستخفاف الجماعي“ كرد على العدد الكبير من الخسائر في صفوف المدنيين، مع التشديد في نفس الوقت على استمرار إخفاق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في الاتفاق على استخدام سلطتهم ونفوذهم لوقف القتال والقتل بصفة نهائية. لم يبرح هذا دائما هو موقف حكومة غينيا الاستوائية، ونأمل أن تحقق هذه الدعوة الأخيرة إلى العمل وإنهاء حالة اللامبالاة الدولية النتائج التي نتوق إليها منذ فترة والمتمثلة في وقف الحملة العسكرية الحالية وجمع الأطراف على طاولة المفاوضات السياسية.

وفي مثل هذه البيئة التي تتسم بانعدام الأمن المستمر، ندعو الأطراف المتحاربة مرة أخرى إلى الحفاظ على حياة المدنيين ومرافق البنية التحتية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات. وعلاوة على ذلك، فإن مرافق الرعاية الصحية أصبحت أكثر أهمية نظرا لأن الهجمات العسكرية تتسبب في سقوط عدد متزايد من القتلى والجرحى.

في جنوب إدلب وفي جميع أنحاء المنطقة، على نحو ما تم التشديد عليه، فإن المستشفى الرئيسي العامل هو مستشفى معرة النعمان. ومن غير المقبول تعرضها باستمرار لهجمات منتظمة من أي طرف. وهناك العديد من المنظمات الإنسانية التي لا تدخر جهدا لدعم تشغيل الخدمات الصحية الحيوية، لذلك لا يسعنا السماح بانهيار الأعمال الإنسانية الدولية المنتشرة في هذه المنطقة.

وموقفنا هو أن احترام المرافق الطبية والعاملين فيها ومعداتها أساسي. ونكرر مجددا الدعوة التي أطلقها الأمين العام لإصدار إدانة قوية للغارات الجوية المستمرة على المرافق الصحية والعاملين في المجال الطبي وقصفها، على الرغم من أننا ما زلنا نجتهد لإيجاد عبارات نستخدمها في إدانة العنف ضد السكان المدنيين واستخدام المدنيين كبيادق في القتال بين مختلف الجماعات الضالعة في النزاع.

ونعتقد أنه حتى في سياق مكافحة الإرهاب، يجب ضمان احترام القانون الدولي الإنساني دائما. وفيما يتعلق بحماية المرافق

الصحية والعاملين فيها في إدلب، نشدد على أنه يجب على حلفاء الأطراف تعزيز مشاركتهم لتفادي غليان الوضع وانفجاره ونحثهم على ذلك.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل أن تسهم الاجتماعات المقبلة يومي ١ و ٢ آب/أغسطس في نور سلطان بين الأطراف الضامنة لعملية أستانا في الحد من التصعيد والتعجيل بإحياء وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

السيدة موغاشوا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الممتازة التي وجهتم بها أعمال المجلس خلال رئاستكم هذا الشهر. ونشكركم على إدارتكم في هذا الصدد.

كما أود أن أشكر السيد لوكوك والسيدة سيركين على تقديم إحاطتيهما إلى المجلس هذا الصباح.

إن جنوب أفريقيا لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في سورية. ومنذ بداية التصعيد للأعمال العدائية في أواخر نيسان/أبريل، فقد مئات المدنيين – والكثير منهم من النساء والأطفال – حياتهم وأصيب عدد لا يحصى من غيرهم بإصابات خطيرة تسببت في كثير من الحالات في تغيير مجرى حياتهم وجعلتهم معاقين بشكل دائم. ويساور وفد بلدي بالغ القلق إزاء الهجمات في شمال غرب سورية، حيث قتل المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، نتيجة للغارات الجوية على الأسواق والمناطق السكنية في مدن عديدة. وأثرت هذه الأعمال تأثيرا شديدا على النساء والأطفال الذين يشكلون ٧٦ في المائة من السكان.

وجنوب أفريقيا يساورها القلق أيضا إزاء التدمير الواسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية. ومنذ أواخر نيسان/أبريل، وردت تقارير عن تعرض المرافق الصحية أو العاملين فيها لـ ٣٧ حادثا على الأقل، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق أضرار بالمرافق الصحية الحيوية وتدميرها، بالرغم من ضرورتها لبقاء السكان ورفاههم. وأفادت التقارير أنه خلال نفس الفترة، تعرضت ٤٧ مدرسة وعدة محطات مياه لأضرار أو دمرت بسبب الغارات الجوية أو عمليات القصف، مما عرقل عمليات الحصول على المياه النظيفة والتعليم لمئات الآلاف من الناس. ناهيك عن الندوب النفسية التي سيعاني منها الأطفال لعقود نتيجة للصدمات التي تعرضوا لها. وعمليات التشريد المستمرة لنسبة كبيرة من السكان أدت أيضا إلى عدد من التحديات، بما في ذلك تعطيل التعليم أو في الحقيقة غيابه على جميع المستويات لمئات الآلاف من الأطفال وقلة فرص الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتدين جنوب أفريقيا الهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني الذين يعرضون حياتهم للخطر لتقديم الدعم لمن هم في أمس الحاجة إلى الخدمات الأساسية ومساعدتهم ولكنهم ليسوا بمنأى عن أعمال العنف المستمرة. وتحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومن المهم أيضاً أن يلتزم الموقعون على مذكرة وقف إطلاق النار المؤرخة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بأحكامها.

وتكرر جنوب أفريقيا التأكيد إنه على الرغم من أننا نسلم بالتهديد الذي تمارسه الجماعات الإرهابية والعنف الذي ترتكبه، من الضروري أيضا عدم اتخاذ أي إجراء لمكافحة الأنشطة الإرهابية على حساب أرواح المدنيين الأبرياء. ويجب عدم اتخاذ أي إجراء من هذا القبيل إلا في إطار معايير القانون الدولي.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحالتين في مخيمي الركبان والهول. وأود أن أؤكد مجددا موقف جنوب أفريقيا المتمثل في أنه لئن كنا نرحب بالتقارير التي تفيد بأن أكثر من ١٧ ٠٠٠ شخص غادروا مخيم الركبان، هناك من لا يملكون الموارد اللازمة للمغادرة. ومن

الضروري توفير المساعدة التي يحتاج إليها من بقوا في الركبان، وندعو الأطراف المعنية إلى منح الموافقات المطلوبة لإيصال المعونات الإضافية إلى المخيم. والحالة في مخيم الهول ما زالت تثير القلق، خاصة وأن ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة يشكل تحديات إضافية. ونرحب بعمل الوكالات الإنسانية العديدة التي توفر الغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وكذلك التعليم والخدمات الصحية في المخيم.

ختاما، تعتقد جنوب أفريقيا أن الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية يظل التوصل إلى حل سياسي عن طريق حوار شامل للجميع بقيادة سورية. ونؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد غير بيدرسن، لتيسير هذه المفاوضات الشاملة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقرير المقبل للسيد بيدرسن عن المشاورات التي اضطلع بها مؤخرا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

نشكر السيدة سوزانا سيركين والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما المهمتين. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلانها للتخفيف من المعاناة في سورية.

وبيرو يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد العنف في الأراضي السورية وكذلك التدهور الخطير للحالة الإنسانية نتيجة لذلك. وتظل منطقة شمال غرب البلد محط اهتمامنا حاليًا بسبب كثافتها السكانية والاضطرابات الشديدة هناك ومخاطرها المتزايدة نتيجة للسيطرة الواسعة للجماعات الإرهابية على المنطقة. ونحن قلقون من ملاحظة استمرار تجاهل أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في هذه المنطقة، مثل التناسب الواجب في الردود العسكرية وتوخي الحيطة فيما يتعلق بآثارها.

وتنضم بيرو إلى من أعربوا عن عميق الأسف لوفيات الأطفال التي زادت هذا العام نتيجة للغارات الجوية التي لا تميز بين المدنيين والمقاتلين. كما ندين تدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمراكز الطبية ومرافق الإمداد بمياه الشرب، والذي تفاقم بسبب إطلاع السلطات السورية على الإحداثيات الجغرافية للعديد من تلك المراكز. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال الوحشية على الفور.

ويجب التأكيد على أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وبسبب طابعها المتعمد وتأثيرها على السكان المدنيين يمكن بل ويجب إعلانها كجرائم حرب. ونأمل أن تخضع هذه الأفعال المشينة للتحقيقات الشاملة التي تحدد هوية مرتكبيها بشكل صحيح وتقدمهم إلى العدالة. ونود أن نشير إلى المسؤولية الخاصة التي تتحملها البلدان التي لديها القدرة على التأثير في الحالة والتي يمكنها بل ويجب عليها أن تبذل المزيد من الجهود حتى تتخلى الأطراف عن جميع المحاولات للتوصل إلى حل عسكري. وللحفاظ على الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا وروسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ أهمية أساسية في هذه الظروف الدقيقة.

و يجب ألا ينتقص التركيز العام على الأحداث الجارية في شمال غرب سورية بأي شكل من الأشكال من الضرورة الملحة لمعالجة الأزمات الإنسانية التي تلوح في الأفق في مناطق أخرى من الأراضي السورية. ونرى أنه من الضروري توجيه المزيد من الجهود لتلبية الاحتياجات الأساسية لعشرات الآلاف من المشردين داخليا الذين ما زالوا في مخيم الهول وكذلك لتعزيز إيجاد حلول شاملة تتيح لهم العودة إلى ديارهم بأمان وبطريقة كريمة. ولذا فإننا نشجع الحكومة العراقية على وضع الصيغة النهائية لخطة العودة إلى الوطن لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ من مواطنيها بمساعدة من الأمم المتحدة. وينبغي توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل الرقة وغيرها من المراكز الحضرية في دير الزور، نظرا لأن عودة المواطنين العراقيين هي واقع ملموس يتطلب قدرا كبيرا من التعبئة من جانب المجتمع الدولي كي يوفر لهم الحد الأدنى

من الأمن والظروف المعيشية الملائمة. كما نحثّ السلطات السورية على إصدار التراخيص المناسبة للأمم المتحدة ليتسنى لها إجراء تقييمات شاملة للظروف المعيشية في مخيم الركبان وتقديم المساعدة المستمرة.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على أننا لن نتمكن من التغلب على الكارثة الإنسانية التي لا تزال تؤثر على سورية، مع الاحترام الكامل لسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، إلا بالحل السياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522 مرفق).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سيركي للإدلاء ببيان آخر.

السيدة سيركين (*تكلمت بالإنكليزية*): أردت فقط تصحيح اقتباس خاطئ سمعته في وقت سابق من ممثل الاتحاد الروسي، الذي ذكر أنه تبين زَيف ثلثي الهجمات المبلغ عنها التي استشهدنا بها من الشهر الماضي. وذلك ليس ما قلته على الإطلاق، وفي الواقع، لقد أكدنا ١٦ هجمة حتى الآن، وما زلنا نحصي، الأمر الذي يعزى إلى دقة عمليتنا، وحقيقة أننا لسنا ساذجين، وأننا لا نكتفي بقبول كل تقرير يرد وطبع نسخة منه. إن لدينا منهجية جادة للغاية، ومن غير الوارد بتاتا أن نكون قد استشهدنا بتقارير زائفة. وقد أردت فقط أن أصحح ذلك الخطأ في الاقتباس من بياني.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة اليوم، التي هي آخر جلسة مقررة في القاعة خلال شهر تموز/يوليه، أود أن أعرب، بالنيابة عن وفد بيرو، عن خالص الشكر لجميع أعضاء المجلس على تواصل دعمهم وتعاونهم ومشورتهم خلال شهر كان حافلا بالعمل. وإذ لم يكن من الممكن الاتفاق دائما، فإن الأمر لم يستلزم طلب أي تصويت إجرائي، حيث اتخذنا قرارات ثلاثة، مما يدل على نجاح جهودنا الرامية إلى الحفاظ على وحدة المجلس التي هي في غاية الأهمية، ونأمل في أن تشمل البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

ونود أن نشكر جميع أعضاء الوفود في المجلس، بمن فيهم الممثلون الدائمون، فضلا عن الخبراء بشأن مختلف المسائل التي ناقشناها، على عملهم الشاق وتفانيهم. ونشكر هازميك إيجيان وجيمس سَترلين والفريق الفعّال التابع لشعبة شؤون مجلس الأمن على مساعدتهم لنا هنا وخلال الرحلة إلى كولومبيا، وموظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية والموظفين الصحفيين، وموظفي الأمن والصحفيين، والأعضاء الدمثين العاملين في فريق فرع أمانة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر أعضاء فريقي على عملهم وتنظيمهم وتفانيهم خلال الشهر الذي تولينا فيه الرئاسة. وأود أن أعرب عن امتناني لهم على الجهود الحثيثة التي بذلوها – بأكفأ طريقة ممكنة – للنهوض بالمهمة الحساسة التي أوكلت إلينا في هاتين السنتين.

ويسرني أن أسلّم المطرقة إلى بعثة بولندا، أصدقائنا وجيراننا خلال هذين العامين، وأن أتمنى لهم نجاحا باهرا، وأنا متأكد من أنهم سيحققون ذلك بقيادة السفيرة فرونيتسكا وفريقها الكُفُؤ. وسنعرض عليهم تعاوننا الكامل خلال الشهر المقبل.

ومرة أخرى، نود أن نعرب عن امتناننا للدبلوماسي البيروفي المتميز خافيير بيريز دي كوييار، وأن نكرر تأكيدنا لالتزامه الخالد بتحقيق السلام: إنه ليس مجرد حلم بسيط ولكنه أغلى كنز على قلب البشرية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.